السوري لكل السوريين

صحيفة أسبوعية سياسية اجتماعية حرة، تهدف إلى إعادة المحبة والألفة بين السوريين، وتقريب وجهات النظر بينهم.

/http://alsori.net
0997326097
alsorilklalsoreen@gmail.com

هوامش

الموت على عجلتين... مأساة تتكرر في شوارع درعا

درعا/ رجاء مختار

عندما سمعت سمر ذلك الصوت المدوي أمام منزلها في حي الزهور، لم تكن تعلم أن حياتها على وشك أن تتغير للأبد. خرجت مسرعة لتجد ابنتها الصغيرة ياسمين البالغة من العمر خمس سنوات ممدة على الأسفلت، وجثة دراجة نارية محطمة بجانبها، وقائدها المراهق وائل يرتجف من الخوف.

تقول الأم المكلومة وهي تحتضن صورة ابنتها: «ظننت أن الشارع أمام بيتي آمن. لكن الموت كان يتربص بنا في كل لحظة».

هذه المأساة ليست حالة معزولة في محافظة درعا، حيث تحولت الدراجات النارية من وسيلة نقل إلى أدوات قتل تسير على عجلتين.

في مقهى الحي المجاور، يجتمع زين مع أصدقائه كل مساء، وأصبح حديثهم يدور حول مخاطر هذه الظاهرة.

يقول الرجل وهو يشير إلى مراهقين يتسابقون بدراجاتهم: «تحولنا إلى حراس مرور غير رسميين. كل يوم نشهد حوادث جديدة، لكن لا أحد يتحرك لوقف هذه الكارثة».

يتكرر المشهد في مختلف أحياء المحافظة. ففي حي الأندلس، تخبئ رولا أطفالها داخل المنزل بمجرد أن تسمع صوت محركات الدراجات.

تعترف الأم الثلاثينية: «أصبحت أعاني من كوابيس متكررة عن حوادث الطرق». بينما زوجها مازن يحاول تهدئتها: «المشكلة أن هؤلاء المراهقين لا يدركون أنهم يلعبون بأرواح الناس. بالنسبة لهم، القيادة المتهورة نوع من إثبات الذات».

يكشف الدكتور باسل العمر عن أرقام مقلقة تص إلى مستشفى المدينة الرئيس: «نستقبل أسبوعياً ما لا يقل عن خمس حالات إصابة ناتجة عن حوادث دراجات نارية».

ويضيف الطبيب: «أسوأ الحالات هي تلك التي يكون الضحايا فيها من الأطفال. الأسبوع الماضي فقدنا طفلاً لم يتجاوز السابعة من عمره بسبب حادث مروع».

في مختلف أنحاء درعا. أصبحت قيادة الدراجات النارية موضة خطيرة بين المراهقين. علي، طالب في الصف الثامن، يعترف بأنه وأصدقاءه يتسابقون في الشوارع بعد الدوام المدرسي.

يقول الفتى ببراءة: «الكبار يتحدثون عن المخاطر، لكننا

نعتقد أننا أبطال عندما نسرع بدراجاتنا». لم يكن علي يعلم أن صديقه كريم أصيب بشلل نصفي الأسبوع الماضي بعد فقدان السيطرة على دراجته.

أما في مكتب البلدية، يعترف المسؤولون بأن المشكلة تفاقمت بشكل كبير. «نواجه أزمة ثقافة قبل أن تكون أزمة مرور»، يقول رئيس قسم النقل.

ويضيف: «الأهالي يشترون الدراجات لأبنائهم المراهقين كهدايا، ثم يفاجأون عندما تحدث المأساة». ويتابع المسؤول: «إمكانياتنا محدودة جداً، لدينا فقط ثلاث دوريات مرورية لتغطية المحافظة بأكملها».

من جهتها، المحامية هبة الشرفا تشرح الإشكالية القانونية: «القوانين موجودة لكن التطبيق غائب. كيف نلاحق دراجات بدون لوحات؟ وكيف نثبت المخالفات بدون نظام مراقبة متكامل؟».

وتضيف: «الأصعب أن بعض الأهالي يهددون رجال الأمن عندما يحاولون ضبط أبنائهم المخالفين».

وتتنوع في المقاهي والمنازل، الآراء حول الحلول الممكنة. سامي، سائق شاحنة متقاعد، يقترح مصادرة أي دراجة يقودها قاصر.

بينما ترى المعلمة ندى أن الحل يبدأ من التوعية المدرسية: «الأطفال لا يدركون أنهم يلعبون بأرواح الآخرين». أما رجال الأعمال فيطالبون بإنشاء مدارس لتعليم القيادة الآمنة.

لكن كل هذه الاقتراحات تصطدم بواقع مؤلم: الحوادث تتزايد يومياً. في قرية الصورة، فقدت عائلة أربعة أطفال في حادث مروع عندما اصطدمت دراجة نارية بسيارتهم العائلية. الجيران ما زالوا يتذكرون صرخات الأب محمود وهو يحاول إنقاذ أبنائه من الحطام المشتعل.

ويقول الخبير الاجتماعي معن القادري: «المشكلة الحقيقية ليست في الدراجات نفسها. بل في غياب الرقابة الأسرية والوعي المجتمعي».

ويضيف: «نحتاج إلى حملة توعية شاملة تشمل كل المؤسسات المجتمعية، قبل أن نفقد المزيد من الأرواح البريئة».

في مقبرة المدينة، تقف سمر يومياً عند قبر ابنتها ياسمين. «أريد أن تكون قصة ابنتي جرس إنذار للجميع»، تقول بين الدموع. «على كل أب أن يعي مسؤوليته، وعلى كل مراهق أن يعلم أن لحظة التهور قد تدمر حياة أسرة بأكملها».

لكن؛ مع غروب الشمس، تعود الدراجات النارية لتجوب شوارع درعا من جديد. بعضها يحمل أطفالاً صغاراً، وبعضها يحمل مراهقين يتسابقون بتهور.

صوت الناس

عبد الكريم البليخ

نبض دمشق الحضري

في مدينة أنهكها الضجيج والصمت، في آنٍ معاً، تعود فكرة مترو دمشق لتطرق الأبواب من جديد. ليس كحلم مؤجل أو طموح خافت، بل كمشروع ينبض هذه المرة بإرادة إقليمية معلنة، وبدعم إماراتي يُراد له أن يكون أكثر من مجرد مساهمة مالية. إنه شريان اقتصادي واستراتيجي يُبعث من تحت الركام، ليعيد بعض التوازن إلى قلب العاصمة السورية.

لقد مرت أربعة عقود منذ أن وُلد المشروع ثم جُمّد. واليوم، وسط التبدلات السياسية والإقليمية، يعود الحديث عنه بلغة جديدة: لغة الجدوى والتصميم. فحين اجتمع وزير النقل السوري ومحافظ دمشق مع وفد من شركة «الوطنية للاستثمار» الإماراتية، لم يكن اللقاء عادياً. كان أقرب إلى إعلان نوايا لإحياء ما توقف طويلاً، وإعادة نبض لعاصمة يرهقها الازدحام، وتخنقها الاختناقات اليومية.

المترو، الذي سيمتد من المعضمية حتى القابون، على طول ١٦,٥ كيلومتراً، ويتضمن ١٧ محطة، ليس مجرد خط تحت الأرض. بل هو خط باتجاهين: نحو التنمية من جهة، ونحو الرمزية السياسية والاقتصادية من جهة أخرى. فتعاون دمشق مع الشارقة يعكس أكثر من مجرد شراكة تجارية. إنه رسالة إقليمية مفادها أن زمن العزلة يتآكل، وأن بوابات التنمية يمكن أن تُفتح من بوابة النقل.

في جوهر المشروع، تتقاطع الحسابات الإستراتيجية مع الاحتياجات اليومية. فالعاصمة التي باتت تختنق من الزحام المروري، تحتاج إلى متنفس حضري يعيد إليها شيئاً من الاتزان، لا سيما أن المترو يتوقع أن يخدم قرابة ٨٤٠ ألف راكب يومياً، بزمن رحلة لا يتجاوز نصف ساعة، وسرعة قصوى تصل إلى ٨٠ كيلومتراً في الساعة. كل ذلك في منظومة نقل حديثة، آمنة، تُسهم في خفض التلوث والانبعاثات، وتحسّن جودة الحياة.

لكن الأرقام، على أهميتها، ليست وحدها ما يعطي المشروع وزنه. فالتعاون الإماراتي لا يقتصر على التمويل، بل يشمل أيضاً الخبرة الفنية والتقنية، ما يمنح المشروع دفعة نوعية ويقلل من الفجوة التقنية التي خلّفتها سنوات الحرب والعقوبات. وفي وقت قُدرت فيه التكلفة الإجمالية للمشروع بنحو ١,٢ مليار يورو، تصبح الضمانات الخارجية عاملاً حاسماً لاستمرار التنفيذ، الذي يُتوقع أن يمتد بين خمس إلى سبع سنوات.

اللافت أن الحديث عن المشروع لا يقتصر على هندسته أو تمويله، بل يمتد إلى آثاره المتعددة: من توفير فرص عمل واسعة للسوريين وتدريب الكوادر المحلية، إلى تنشيط الحركة الاقتصادية والتجارية في المناطق التي يمر بها الخط. فالمترو ليس فقط وسيلة نقل، بل رافعة تنموية تمتد آثارها من الفرد إلى المدينة.

ورغم كل هذه الزوايا المضيئة، تبقى التحديات قائمة. فالعقوبات، والبيروقراطية، وضعف البنية التحتية، جميعها عوامل قد تُعيق التنفيذ إذا لم تتوفر الإرادة السياسية والإدارية الصلبة. غير أن التزام الجانبين - السوري والإماراتي - بما سُمّي «مذكرة تفاهم استراتيجية»، يوحي بأن الأمر تجاوز حدود التصريحات، واقترب من الدخول في حيز الإنجاز الفعلي.

في هذا السياق، يمكن النظر إلى مترو دمشق كأحد عناوين التحول في السياسة الإقليمية تجاه سوريا. تحول يبتعد عن الصيغ الرمزية والخطابات الإنشائية، ويدخل مباشرة في العمق: الاقتصاد، البنية التحتية، الحياة اليومية للمواطن.

وربما الأهم من كل ذلك، أن هذا المشروع يعيد طرح سؤال أوسع: هل تكون التنمية هي السبيل الأصدق لعودة سوريا إلى قلب المنطقة؟ وهل تصبح محطات المترو الجديدة هي بوابة العودة إلى الإعمار الأوسع، والتنمية الأعمق، بعد سنوات من الركام؟.

في مدينة تعرف جيداً معنى التأجيل، يجيء المترو هذه المرة لا كترف حضري، بل كضرورة تاريخية وملحة لخدمة الناس الذين ينتظرون تنفيذ أمثال هذا المشروع الحيوي والهام والذي يعني في ما يعنيه لأهالي العاصمة الذين عانوا كثيراً في التنقل والركض خلف الباصات والميكروباصات، وحتى التاكسي بلهفة وحذر وبأسى!

عنب حمص بين الجفاف والتحول الزراعي..

مزارعون يبحثون عن بدائل أقل استهلاكاً للمياه

حمص/ بسام الحمد

في سهول حمص الخصبة التي اشتهرت لعقود ببساتين العنب الممتدة، يعيش المزارعون هذه الأيام أياماً عصيبة مع موسم حصاد غير مسبوق من حيث انخفاض الإنتاج. فالجفاف المستمر وتراجع منسوب المياه الجوفية حوّلا العديد من البساتين المزهرة إلى أراض شبه جرداء، في مشهد يؤشر لتحول جذري في الخريطة الزراعية للمحافظة.

يقف المزارع أبو علي من قرية الحولة بريف حمص الشمالي بحسرة أمام بستانه الذي كان ينتج في السابق أكثر من خمسة أطنان من العنب سنوياً. «هذا العام بالكاد جمعنا طناً واحداً» يقول الرجل الخمسيني وهو يلمس عناقيد صغيرة الحجم. «الآبار جفت والأمطار شحيحة، حتى مياه الري أصبحت تصلنا مرة كل عشرة أيام بدلاً من مرتين أسبوعياً كما كان معتاداً».

هذه المعاناة ليست حكراً على أبو علي، ففي قرى ريف حمص الغربي مثل كفر نان وتلدو، يتكرر المشهد ذاته. المزارع محمد الحسن من بلدة تلبيسة يشرح كيف اضطر لاقتلاع ثلث أشجاره هذا العام: «بعضها مات من العطش، والبعض الآخر لم يعد إنتاجه يغطي تكاليف العناية به». ويضيف: «بدأت بزراعة الزيتون مكان العنب، فهو يحتاج لري أقل ويثمر لسنوات أطول».

الأرقام الرسمية تكشف حجم الكارثة. فبحسب مديرية الزراعة في حمص، انخفض إنتاج المحافظة من العنب هذا العام إلى حوالي ٤٥٠٠ طن، مقارنة بـ ٧٥٠٠ طن في الموسم الماضي، و٢٠ ألف طن قبل عشر سنوات.

كما تقلصت المساحات المزروعة من ٨٥٠ هكتاراً إلى حوالي ٦٠٠ هكتار خلال السنوات الخمس الماضية.

من جهته يؤكد المهندس وليد الحسين، رئيس دائرة

الإرشاد الزراعي في حمص، أن «التغيرات المناخية تفرض واقعاً جديداً على المزارعين». ويضيف: «نشجع التحول نحو زراعات أقل استهلاكاً للمياه مثل الزيتون واللوزيات، مع تطوير أساليب الري الحديثة لتوفير المياه».

لكن هذا التحول ليس سهلاً كما يبدو. فاطمة، أرملة من قرية الرستن، تروي كيف أن تكاليف اقتلاع أشجار العنب وزراعة بدائل عنها تفوق إمكانياتها المالية. «العنب كان مصدر رزقنا الوحيد، والآن لا أملك المال لزراعة زيتون يحتاج سنوات حتى يثمر» تقول وهي تبيع آخر ما تبقى من محصولها هذا العام في سوق الخضار المركزي بحمص.

وارتفع في الأسواق المحلية، سعر كيلو العنب ليتراوح بين ٦٠٠٠ و٨٠٠٠ ليرة سورية، مقارنة بـ ٤٠٠٠-٥٠٠٠ ليرة في الموسم الماضي. لكن هذا الارتفاع لا يعوض الخسائر الفادحة التي يتكبدها المزارعون. التاجر معتز شعبان من سوق الحميدية يوضح: «الكمية القليلة المتوفرة جعلت الأسعار ترتفع، لكن المشترين أصبحوا أقل بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة».

بعض المزارعين في قرى ريف حمص الجنوبي مثل القصير حاولوا التكيف مع الوضع الجديد من خلال تبني تقنيات ري أكثر كفاءة. أبو محمود من بلدة مهين استثمر في نظام الري بالتنقيط بمساعدة منظمة إغاثية دولية. «وفر لي النظام ٤٠٪ من المياه، لكن التكلفة كانت عالية» يقول المزارع الذي ما زال ينتظر أن تثمر استثماراته.

في المقابل، لجأ بعض المزارعين إلى حلول تقليدية مثل زراعة أنواع من العنب أكثر مقاومة للجفاف، أو مزج زراعة العنب مع محاصيل أخرى مثل التين. أم ياسر من قرية عين النسر تشرح: «بدأت أزرع الخضروات بين صفوف العنب، فإذا فشل موسم العنب بسبب الجفاف، تبقى لدي الخضار التي تنضج بسرعة وتحتاج مياهاً أقل».

هذه التحولات تثير مخاوف من اختفاء مشهد بساتين العنب الذي طالما اشتهرت به حمص. الدكتور نزار عطية، الخبير الزراعي، يحذر من أن «التحول السريع نحو زراعات أخرى قد يؤثر على التنوع البيولوجي وعلى التراث الزراعي للمنطقة». ويضيف: «المطلوب هو إدارة متكاملة للموارد المائية وليس هجران زراعة العنب كلياً».

في مكاتب اتحاد الفلاحين بحمص، يدور النقاش حول كيفية إنقاذ ما تبقى من قطاع إنتاج العنب. رئيس الاتحاد يطالب بـ «سياسات دعم واضحة تشمل توفير أنظمة ري حديثة مدعومة، وإعادة تأهيل الآبار، وتشجيع زراعة أصناف مقاومة للجفاف».

السوري لكل السوريين

صحيفة أسبوعية سياسية اجتماعية حرة العدد ٢٨٠ - الأربعاء ١٣ آب ٢٠٢٥ م السعر: ١٠٠ل.س

كونفرانس «وحدة الموقف لمكونات شمال وشرق سوريا» يؤكد على الديمقراطية واللامركزية

اختتم كونفرانس "وحدة الموقف لمكونات شمال وشرق سوريا" أعماله يوم الجمعة الماضي في مدينة الحسكة، بإصدار بيان ختامي شدّد فيه المشاركون على ضرورة ترسيخ التعدد القومي والديني والثقافي في البنى السياسية، واعتماد دستور ديمقراطي يضمن لا مركزية الحكم والمشاركة الفعلية لجميع المكونات.»٢

سوريا الجديدة.. بناء نظام ديمقراطي تعددي يعترف بتنوع مكوناتها

بعد أكثر من عقد من الصراع، وعقود طويلة من الاستبداد القومي والهيمنة السياسية لطرف واحد، بات من الواضح أن سوريا تقف اليوم أمام تحدي إعادة بناء نظام سياسي واجتماعي جديد يعكس واقعها الحقيقي، ويقر بالتنوع الإثني والعرقي والثقافي الذي يميّز شعبها.

هذا التنوع الذي كان مصدر قوة وثروة، تحوّل عبر سنوات من التهميش والإقصاء إلى سبب في الصراعات والانقسامات، ويجب الآن تحويله إلى رافعة وحدة حقيقية تضمن استقرار البلاد ومستقبلها.

لقد أثبتت التجارب أن النظام المركزي القائم على فرض هيمنة جهة واحدة، وتهميش المكونات الأخرى، لم يعد قادراً على صون وحدة سوريا أو حماية حقوق وكرامة مواطنيها كافة.

فالكل يعرف أن الكرد والعلويين والدروز والسنة المعتدلين والمسيحيين والسريان والآشوريين والأرمن والإسماعيليين والتركمان والشركس وغيرهم، يشكلون فسيفساء متعددة الألوان والأصول، ولا يمكن لأي مشروع وطني أن ينجح أو يستمر من دون تمثيلهم المتوازن واحترام حقوقهم السياسية والاجتماعية.

إن بناء سوريا جديدة يتطلب تبني نظام ديمقراطي تعددي لا مركزي يتيح لكل مكون من هذه المكونات المشاركة الفاعلة في صناعة القرار السياسي والاجتماعي، ويضمن المساواة في الحقوق والواجبات، ويحول دون استبداد أي طرف على حساب الآخر.

فاللامركزية ليست تفتيتاً للوطن كما يزعم البعض، بل هي أداة فعّالة لتعزيز الشفافية، وتحسين جودة الحكم، وتوزيع السلطة بشكل عادل يخدم مصلحة جميع السوريين.

والمطلوب اليوم صياغة عقد اجتماعي جديد يرتكز على الثقة والحوار والشراكة، ويعترف بجروح الماضي، لكنه يفتح صفحة جديدة على أسس العدالة والحرية، بعيدة عن الإقصاء والتفرد.

وسوريا الجديدة يجب أن تكون وطناً شاملاً لكل أبنائها، يحتضن تنوعهم، ويضمن حرياتهم وكرامتهم، ويعيد الأمل لشعب طالما حلم بالسلام والاستقرار والتنمية.

هيئة التحرير

اللاجئون والمهجرون السوريون.. حلم العودة.. وقضايا شائكة

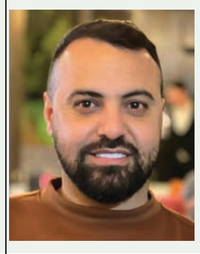

أكد وائل حديدي أن ملف اللاجئين والمهجرين لا يختزل في مجرد عودة جماعية إلى الداخل، بل هو امتحان حقيقي لقدرة الحكومة المؤقتة على ترسيخ الثقة، وتحقيق العدالة، وضمان الكرامة والأمان لكل من اضطر لمغادرة منزله »٣

التحرش.. ظاهرة تتفشّى بمدينة دمشق الجامعية

التحرش في المدينة الجامعية بدمشق يمثل ظاهرة خطيرة تهدد أمان الطلاب والطالبات وتؤثر سلباً على حياتهم الأكاديمية والنفسية. تعتبر المدينة الجامعية مكاناً مفترضاً أن يكون آمناً ومريحاً للدراسة والعيش، لكن للأسف، أصبحت بعض الحوادث التي تتعلق بالتحرش الجنسي أو التهديد أو المضايقات تلوح في الأفق، مما يخلق بيئة غير صحية للطلاب، وخاصة الطالبات اللواتي يشعرن بالخوف وعدم الأمان في بعض الأحيان.»٢

رغم الإدانات الأوروبية الواسعة.. إسرائيل تقرر احتلال قطاع غزة بالكامل

بعد موافقة مجلس الوزراء الإسرائيلي المصغر على خطة السيطرة على مدينة غزة ضمن خطة احتلال القطاع بالكامل، قال مكتب نتنياهو «يستعد الجيش الإسرائيلي للسيطرة على مدينة غزة».»٥

السلم الأهلي في ريفي حمص وحماة.. محاولات للإصلاح بعد تصدع اجتماعي خطير

في ظل الأوضاع المتوترة التي يشهدها الريف في محافظتي حمص وحماة، تبرز محاولات جادة لإعادة بناء السلم الأهلي بعد أشهر من التوترات الدامية التي هزت تماسك المجتمع. فمنذ مطلع عام ٢٠٢٥، شهدت قرى وبلدات الريف سلسلة من الأحداث الأمنية التي خلّفت جراحاً عميقة وفتتت النسيج الاجتماعي الذي كان لسنوات رمزاً للتعايش بين المكونات المختلفة. الحكومة السورية، مدركةً خطورة الوضع، سارعت إلى تشكيل لجان مصالحة محلية وعقد اجتماعات مع وجهاء المناطق في محاولة لاحتواء الأزمة، لكن الطريق إلى استعادة الثقة بين الأهالي ما يزال طويلاً وشائكاً.»٦

كونفرانس «وحدة الموقف لمكونات شمال وشرق سوريا» يؤكد على الديمقراطية واللامركزية

اختتم كونفرانس "وحدة الموقف لمكونات شمال وشرق سوريا" أعماله يوم الجمعة الماضي في مدينة الحسكة، بإصدار بيان ختامي شدّد فيه المشاركون على ضرورة ترسيخ التعدد القومي والديني والثقافي في البنى السياسية، واعتماد دستور ديمقراطي يضمن لا مركزية الحكم والمشاركة الفعلية لجميع المكونات.

الكونفرانس الذي عقد تحت شعار "معاً من أجل تنوّع يعزز وحدتنا، وشراكة تبني مستقبلنا"، جمع أكثر من ٤٠٠ شخصية تمثّل الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا والمؤسسات السياسية والعسكرية والأمنية، إلى جانب ممثلي مكونات شمال وشرق سوريا المختلفة.

وقد قرأ البيان الختامي رئيس مجلس قبيلة الطي العربية، حسن فرحان، بحضور المشاركين في الكونفرانس، حيث أوضح البيان أن انعقاد الكونفرانس جاء في مرحلة وطنية وحساسة، وبدافع من المسؤولية المشتركة تجاه حاضر البلاد ومستقبلها.

وشدد البيان على أن إرادات ممثلي مختلف مكونات المنطقة، من كرد وعرب وسريان آشوريين وتركمان وأرمن وشركس وغيرهم، اجتمعت للتعبير عن التزامهم المشترك بمسار وطني ديمقراطي جامع يقوم على التنوع والشراكة والمواطنة المتساوية.

وأشار البيان إلى العمق التاريخي والثراء الثقافي للمكونات في شمال وشرق سوريا، لكنه أشار أيضاً إلى حالة التهميش والإقصاء التي تعرضت لها هذه المكونات على يد الأنظمة المركزية المتعاقبة على مدار عقود، خصوصاً في ظل حكم النظام السابق الذي اتبع سياسات ممنهجة لقمع الهويات، وإضعاف البنى الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة، وفرض مشاريع تغيير ديمغرافي، وحرمان السكان من حقوقهم الأساسية في التمثيل والمشاركة والتنمية العادلة.

وأضاف: "إنّ ما يجري اليوم في هذه المرحلة التاريخية المفصلية من سلوكيات وممارسات يومية بحق أبنائنا في الساحل والسويداء والمسيحيين، يرتقي إلى مصاف جرائم ضد الإنسانية تحتاج إلى تحقيق حيادي والعمل بشفافية ونزاهة لتحديد الجناة الفاعلين كائناً من كان، والتي نعدّها جريمة بحق النسيج الوطني برمته".

وأكد، على أن التعدد القومي والديني والثقافي في شمال وشرق سوريا هو مصدر غنى وقوة، وشدد على ضرورة ترسيخ هذا التعدد في البنى السياسية والإدارية، وعلى ضمان تمثيل المكونات كافة بما يعزز وحدة المجتمع.

ووصف البيان نموذج الإدارة الذاتية بأنه تجربة تشاركية قابلة للتطوير والارتقاء، ومثال حي على الحوكمة المجتمعية الديمقراطية.

كما عبّر المشاركون في الكونفرانس عن تقديرهم العالي للتضحيات التي قدمتها قوات سوريا الديمقراطية في الدفاع عن المنطقة وكرامة شعوبها، واعتبروا هذه القوات نواةً ضرورية لبناء جيش وطني سوري جديد، مهني تطوعي، يمثّل حقيقة المجتمع السوري ويحمي حدود البلاد وسلامة أراضيه.

وتابع البيان: "إيماناً منا بوحدة سوريا وسيادتها، فإننا نرى أنّ الحل المستدام يمر عبر دستور ديمقراطي يكرّس ويعزز التنوع القومي والثقافي والديني، ويؤسس لدولة لا مركزية تضمن المشاركة الحقيقية لجميع المكونات في العملية السياسية والإدارية، بما ينسجم مع حرية المعتقد، والعدالة الاجتماعية، والحوكمة الرشيدة".

وأشار البيان إلى أن الإعلان الدستوري الراهن لا يلبّي تطلعات الشعب السوري في الحرية والكرامة الإنسانية، ما يستدعي إعادة النظر فيه بما يضمن تشاركية أوسع وتمثيلاً عادلاً في المرحلة الانتقالية.

وشدّد الكونفرانس على أن تحقيق المصالحة الوطنية يتطلب إطلاق مسار فعلي للعدالة الانتقالية، يقوم على كشف الحقيقة، والمساءلة، وجبر الضرر، دون تمييز، وضمان عدم التكرار، بما يهيئ البيئة الملائمة لعودة آمنة وكريمة وطوعية للمهجّرين، ورفض كل أشكال التغيير الديمغرافي.

وأكد المشاركون على أهمية الدور الفعال للمرأة والشباب والمجتمع المدني في قيادة عملية إعادة البناء، وترسيخ قيم السلم الأهلي، والحوار، ونبذ الكراهية، بما يعزز المشاركة الحقيقية في إدارة الدولة والمجتمع.

كما شدد الكونفرانس على أهمية إعادة النظر في التقسيمات الإدارية الحالية، بما ينسجم مع الواقع الديمغرافي والتنموي لسوريا، ويعكس الخصوصيات الجغرافية والتاريخية والثقافية للمجتمعات المحلية.

وناقش الكونفرانس اتفاقية ١٠ آذار التي وقعت بين قوات سوريا الديمقراطية والحكومة الانتقالية، بالإضافة إلى مخرجات كونفرانس "وحدة الموقف الكردي"، مؤكداً على الالتزام بها كخطوات بنّاءة نحو توافق وطني شامل يعيد للسوريين ثقتهم بوطنهم ومستقبلهم المشترك.

وفي سبيل التأسيس لمشروع وطني جامع، ينتشل سوريا من أزمتها الراهنة، دعا الكونفرانس إلى عقد مؤتمر وطني سوري شامل، تشارك فيه مختلف القوى الوطنية والديمقراطية، بما يسهم في رسم الهوية الوطنية الجامعة لكل السوريين والسوريات.

واختتم البيان بالتأكيد على أن الوثيقة المنبثقة عن كونفرانس مكونات شمال وشرق سوريا ومضامينها تعبّر عن إرادة حرة، ووعي جماعي مشترك، وإصرار على بناء سوريا حرة وموحدة، ديمقراطية، تعددية، لا مركزية، يسودها القانون، وتُصان فيها الكرامة الإنسانية، ويعيش فيها الجميع أحراراً ومتساوين.

هذا ومن المقرر أن يتم الكشف عن الوثيقة التي اتفق عليها المشاركون في الكونفرانس خلال الأيام المقبلة.

موجة الحر في سوريا تحوّل الوقوف تحت الشمس إلى خطر حقيقي على الصحة

تشهد سوريا في الأيام الأخيرة موجة حر غير مسبوقة، حيث تجاوزت درجات الحرارة في بعض المحافظات ٤٨ إلى ٥٠ درجة مئوية، ما جعل التعرض المباشر لأشعة الشمس يشكل خطرًا على الصحة العامة، خاصة في المناطق الشرقية والشمالية مثل الحسكة والرقة، وكذلك الساحل السوري الذي يعاني حرائق متزامنة مع ارتفاع الحرارة.

المخاطر الصحية التي تهدد السوريين

الأطباء في مستشفيات دمشق وحلب والحسكة يحذرون من أن الوقوف لفترات طويلة تحت أشعة الشمس في هذه الظروف قد يؤدي إلى:

ضربة الشمس

لوحظت حالات متزايدة في ريف الحسكة، حيث تصل حرارة الجو إلى ٥٥°C، ويصاب بعض العاملين في الحقول أو ورش البناء بفقدان وعي مفاجئ وارتفاع شديد في حرارة الجسم.

الإجهاد الحراري

خاصة بين الأطفال في المخيمات شمالي الرقة، حيث بيئة الخيام المغلقة تزيد من شعور الحر وتقلل من قدرة الجسم على التبريد الطبيعي.

حروق الشمس

في اللاذقية وطرطوس، أبلغ عن حالات حروق جلدية شديدة بين رواد الشواطئ ممن تجاهلوا استخدام واقي الشمس.

الجفاف الحاد

نقص مياه الشرب في بعض مناطق الحسكة زاد من معدلات الجفاف، ما دفع منظمات الإغاثة إلى إطلاق حملات لتوزيع المياه.

الفئات الأكثر عرضة للخطر في سوريا

النازحون في المخيمات حيث غياب التهوية والمياه الباردة.

العمال في الزراعة والإنشاءات.

كبار السن والأطفال في المناطق الحارة والجافة.

التوصيات الصحية والوقائية

وزارة الصحة السورية، بالتعاون مع الهلال الأحمر، أصدرت تعليمات عاجلة:

تجنب التعرض للشمس بين الساعة ١٠ صباحًا و٤ عصرًا.

ارتداء ملابس قطنية فضفاضة وفاتحة اللون، مع قبعات واسعة الحواف.

استخدام واقيات الشمس بدرجة حماية SPF ٣٠ فما فوق.

شرب ما لا يقل عن لترين من الماء يوميًا، وزيادة الكمية في الأجواء الحارة.

البقاء في أماكن مظللة أو مغلقة جيدة التهوية، وتجنب الأنشطة البدنية الشاقة في النهار.

في ظل الظروف المناخية القاسية التي تمر بها سوريا، لم يعد الوقوف تحت أشعة الشمس أمرًا عابرًا، بل بات تهديدًا مباشرًا للصحة، خصوصًا للفئات الهشة. الالتزام بالتعليمات الوقائية، ووعي المواطنين بخطورة التعرض للشمس، يمثلان خط الدفاع الأول في مواجهة هذه الموجة الحارة.

في كواليس القرار... كيف يحاول الذكاء الاصطناعي أن يصبح «شريكك» بدلًا من «وصيّك»؟

في غرفة مضاءة بضوء شاشة حاسوب، يكتب مستخدم مجهول سؤالًا حائرًا إلى برنامج ChatGPT: «هل يجب أن أنفصل عن شريكي؟».

قبل أشهر، ربما كان الجواب سيأتي مختصراً، مباشراً، وربما قاطعاً. لكن اليوم، يتلقى المستخدم سيلًا من الأسئلة المضادة: ما الذي يهمك في هذه العلاقة؟ ما الذي جربته لإصلاحها؟ ما شعورك الآن مقارنة بالماضي؟

هذا التغيير ليس صدفة. إنه نتيجة تحوّل فلسفي تتبناه شركة «أوبن إيه آي» (OpenAI)، صانعة البرنامج، بهدف إعادة رسم علاقة الإنسان بالذكاء الاصطناعي. تحقيقًا يكشف أن ما يبدو «تحديثاً تقنياً» يخفي وراءه صراعاً أكبر بين نموذجين: نموذج «الآلة التي تُخبرك ماذا تفعل» ونموذج «الشريك الذي يفكر معك».

من «مُصدر الأحكام» إلى «مدرب الأفكار»، لكن لماذا الآن؟

في منشور رسمي بعنوان «كيف نُحسّن من تجربة استخدام (ChatGPT)»، تعرض الشركة سلسلة تعديلات جوهرية على طريقة تفاعل النموذج. الفكرة المركزية: لا مزيد من الإجابات النهائية في القضايا الحساسة، بل دعم المستخدم في صياغة قراره بنفسه.

بحسب وثائق اطلعنا عليها ومقابلات مع باحثين مشاركين، فإن السبب يعود لمخاوف تراكمت خلال العامين الماضيين: مستخدمون باتوا يعتمدون على الذكاء الاصطناعي في قرارات شخصية وعاطفية، بعضهم اعترف بأنه يثق في إجابات الآلة أكثر من آراء أصدقائه أو أسرته. الأدهى أن هذا الاعتماد، وفق خبراء علم النفس، قد يضعف التفكير النقدي ويعزز الانحيازات الشخصية، بدل أن يفتح أفقاً أوسع أمام المستخدم.

من بين التغييرات المعلنة، ميزة «التذكير اللطيف» بأخذ استراحة أثناء المحادثات الطويلة. تبدو لوهلة لمسة ودّية، لكنها في الواقع تعكس قلقاً متنامياً لدى الشركة من ظاهرة التعلّق العاطفي بالذكاء الاصطناعي، وهي ظاهرة رُصدت في دراسات ومواقف واقعية، بعضها وصل إلى ما يشبه الإدمان العاطفي على المحادثات مع الآلة.

وراء الكواليس... مشاورات عابرة للقارات

المثير أن هذا التحول لم يكن قراراً داخلياً مغلقاً. تشير معلوماتنا إلى أن «أوبن إيه آي» تعاونت مع أكثر من ٩٠ طبيباً من ٣٠ دولة، إضافةً إلى أطباء نفسيين وباحثين في تفاعل الإنسان مع الحاسوب، لإعادة صياغة شخصية النموذج في المواقف الحساسة.

هذه الخطوة تكشف عن إدراك الشركة أن المسألة لم تعد تقنية بحتة، بل إنسانية وأخلاقية بامتياز. السؤال لم يعد: «هل يجيب الذكاء الاصطناعي بسرعة ودقة؟» بل: «هل يحترم استقلالية المستخدم وصحته الشخصية؟».

معركة السرديات: «ذكاء مسؤول» أم تسويق ناعم؟

ورغم أن الشركة تقدم هذه التغييرات بوصفها جزءاً من بناء «ذكاء اصطناعي مسؤول»، إلا أن بعض النقاد يرونها أيضاً تحركاً استباقياً لحماية سمعة الشركة وتجنب موجة انتقادات محتملة. ففي سوق تتسابق فيه الشركات على تقديم ميزات أكثر جرأة وفعالية، قد يبدو تباطؤ «أوبن إيه آي» في إعطاء الإجابات المباشرة خطوة «غير تنافسية»، إلا إذا قُدّمت للجمهور على أنها «رؤية أخلاقية».

مستقبل العلاقة بين الإنسان والآلة

إذا نجحت هذه المقاربة، فقد نشهد تحولاً جذرياً في تقييم أدوات الذكاء الاصطناعي: من السرعة والدقة، إلى قدرتها على تمكين المستخدم من التفكير العميق واتخاذ القرار الواعي. لكن الطريق ليس سهلاً، فإغراء الاعتماد الكامل على الآلة سيظل قائماً، والحد الفاصل بين «المساعدة» و«التوجيه» سيبقى منطقة رمادية تحتاج إلى رقابة مستمرة.

في نهاية هذا التحقيق، يبقى السؤال مفتوحاً: هل يمكن للذكاء الاصطناعي أن يكون «شريكاً فكرياً» دون أن يتحول، ببطء ودون أن نشعر، إلى «وصيّ» جديد على قراراتنا؟ ما هو مؤكد أن الخطوة التي اتخذتها «أوبن إيه آي» ليست مجرد تحسين في تجربة المستخدم، بل معركة هادئة لإعادة تعريف من يقود دفّة التفكير... الإنسان أم الآلة.

للقولون «حاسة سادسة»... كيف يمكن أن تؤدي إلى فقدان الوزن؟

يُسلّط بحث جديد من جامعة ديوك الضوء على دور الخلايا العصبية، وهي خلايا حسية متخصصة في القولون تعمل كبراعم تذوق للأمعاء.

ووفق البحث الذي نقلته صحيفة «نيويورك بوست»، تأخذ الخلايا العصبية عينات من العناصر الغذائية مثل السكريات والمخلفات البكتيرية، وتُرسل إشارات سريعة إلى الدماغ، مُوجِّهةً خيارات الطعام، بل ومؤثرةً على وقت التوقف عن الأكل.

وأطلق الباحثون على هذه الظاهرة اسم «الحاسة العصبية الحيوية» أي «الحاسة السادسة الخفية»، وأعربوا عن أملهم في أن تُمهّد الطريق لعلاجات جديدة للسمنة، وأن تُقدّم فهماً أعمق لاضطرابات الصحة العقلية المُرتبطة بالنظام الغذائي.

وقال مُعدّو الدراسة: «يُشبه الأمر كيفية استخدامنا لحواسنا الأخرى - البصر والسمع والشم والتذوق واللمس - لتفسير عالمنا. لكن هذه الحاسة تعمل من مكان غير متوقع: الأمعاء».

لطالما عرف العلماء عن الصلة بين الأمعاء والدماغ، وهي طريق الاتصال الرئيسي الذي يؤثر على الهضم والمزاج والصحة العامة. من جانبها، يُمكن للخلايا العصبية في القولون تحذير الدماغ من البكتيريا المُتطفلة.

وتُركز دراسة ديوك الجديدة - التي نُشرت أمس (الأربعاء) في مجلة نيتشر - على بروتين الفلاجيلين، وهو بروتين هيكلي رئيسي يُمكّن البكتيريا من الحركة.

تُطلق بعض بكتيريا أمعائنا الفلاجيلين عند تناول الطعام.

وتستخدم خلايا نيوروبود مُستقبلاً خاصاً يُسمى TLR٥ للتعرف على الفلاجيلين ونقل المعلومات عبر العصب المبهم - الرابط الرئيسي بين الأمعاء والدماغ.

ودرس الباحثون كيفية عمل الفلاجيلين لدى الفئران، وأجبرت مجموعة من الفئران على الصيام طوال الليل قبل إعطائها جرعة صغيرة من الفلاجيلين من بكتيريا السالمونيلا التيفية، وهي نوع بكتيريا مُدرّس جيداً يُسبب العدوى. تناولت الفئران كمية أقل من الطعام. وكرروا هذه الخطوات مع الفئران التي تم تعطيل مُستقبل TLR٥ لديها. استمرت هذه الفئران في تناول الطعام وازداد وزنها لأن الدماغ لم يستطع التقاط إشارة الفلاجيلين. لم يتم رصد أي تغييرات أخرى في سلوك الفئران.

وأشارت النتائج إلى أن TLR٥ يُساعد في إخبار الدماغ بأن وقت التوقف عن تناول الطعام قد حان. ولا يستقبل الدماغ هذه المعلومات من دون المُستقبل.

وقال ديبغو بوركيز، عالم الأعصاب في كلية الطب بجامعة ديوك، لصحيفة «نيويورك بوست»: «إذا عطّلنا هذا المسار، فإن الحيوانات ستأكل كمية أكبر قليلاً لفترة أطول».

سبق أن أثبت بوركيز أن خلايا الأرجل العصبية في الأمعاء قادرة على التمييز بين السكر الحقيقي والمُحليات الصناعية.

وتنقل هذه الخلايا هذه المعلومات إلى الدماغ، مما يُحفّز تفضيل السكر.

وقال بوركيز، أستاذ الطب وعلم الأعصاب والمؤلف الرئيسي للدراسة: «بالنظر إلى المستقبل، أعتقد أن هذا العمل سيكون مفيداً بشكل خاص للمجتمع العلمي الأوسع لشرح كيفية تأثر سلوكنا بالميكروبات».

وأضاف: «الخطوة التالية الواضحة هي دراسة كيفية تأثير أنظمة غذائية مُحددة على البيئة الميكروبية في الأمعاء. قد يكون هذا جزءاً أساسياً من اللغز في حالات مثل السمنة أو الاضطرابات النفسية».

وأكد بوركيز أن الأبحاث المستقبلية يجب أن تتناول أيضاً تأثير سلالات البكتيريا خارج نطاق السالمونيلا التيفية واستكشاف ما إذا كانت المضادات الحيوية أو البريبيوتيك يمكن أن تؤثر على هذا الحس العصبي الحيوي.

لرفع الحصار الخانق عنها..

السويداء تناشد المنظمات الدولية والإنسانية

تجددت المظاهرات والاعتصامات السلمية في معظم مناطق محافظة السويداء، وصارت تخرج بشكل شبه يومي، وترفع شعارات تدين المجازر التي ارتكبت بحق المدنيين فيها، وتطالب برفع الحصار الخانق عنها، والإفراج عن المعتقلين، ومن بينهم طلاب جامعات اعتقلوا في الأيام القليلة الماضية.

وخرج الآلاف من سكان مدينة السويداء إلى الساحات العامة والشوارع في اعتصامات ومظاهرات منددة بالحصار المطبق على المحافظة منذ الاجتياح العسكري الذي شنته قوات الحكومة الانتقالية، والقوات الرديفة، والعصابات التكفيرية والمتطرفة.

وفي مدن صلخد وشهبا، ومعظم البلدات والقرى الأخرى، انضم نساء وشيوخ وأطفال إلى المظاهرات والاعتصامات التي طالبت برفع الحصار عن المحافظة، وبتدخل دولي لفتح معابر إنسانية إليها، وبتحقيق دولي مستقل في الأحداث الأخيرة، واستنكرت سياسة التجويع كأداة عقاب جماعي، ومنع القوات الأمنية وسائل الإعلام الأجنبية من الدخول إلى المحافظة لتوثيق الفظائع التي ارتكبت.

وناشد المعتصمون الضمير العالمي، ومنظمات حقوق الإنسان وهيئات الأمم المتحدة وكل الجهات الإنسانية المعنية، بالتدخل العاجل لفتح ممر إنساني آمن للمحافظة «لإدخال المساعدات الطبية والغذائية، وتأمين وسائل البقاء لأبناء السويداء، وإنقاذ آلاف الأطفال والمرضى والمسنين من الموت البطيء».

واختتم المعتصمون مناشدتهم بالقول «السكوت عن هذه الجريمة هو مشاركة في ارتكابها».

نداء إنساني عاجل

أطلقت منظمات مدنية وإنسانية من السويداء نداءً عاجلاً إلى المجتمع الدولي، حذّرت فيه من تفاقم الكارثة الإنسانية غير المسبوقة في المحافظة التي تخضع لحصار خانق تفرضه قوات الحكومة الانتقالية، بعد الحملات العسكرية المتتالية التي شنتها بالتعاون مع المجموعات المساندة لها، وأدت إلى انهيار الخدمات الأساسية.

وجاء في النداء «تخضع السويداء لحصار خانق متصاعد تفرضه السلطات الحكومية، ما أدى إلى نقص حاد في الموارد الأساسية الضرورية للحياة، من مياه الشرب والخبز والمواد الغذائية وحليب الأطفال والمستلزمات الطبية، بما في ذلك الأدوية والمعقمات».

وأشارت إلى أن خطر المجاعة أصبح وشيكاً للغاية، بعد تدمير صوامع الحبوب والمطحنة الرئيسية في قرية أم الزيتون على يد القوات الحكومية والعشائرية، ومع استمرار الحصار.

وأضافت المنظمات في ندائها «تم تخريب البنية التحتية للمياه بشكل منهجي، بما في ذلك تدمير الآبار في جميع المناطق التي دخلتها القوات، وخاصة تم تدمير آبار قرية الثعلة التي كانت تزود مدينة السويداء بسبعين بالمئة من مياه الشرب، وتفجير جميع الخزانات الكبيرة والآبار في المناطق التي سيطرت عليها هذه القوات».

استقالات ومقاطعات

في تطور لافت يعكس تصاعد الغضب الشعبي والمؤسساتي في المحافظة، أعلنت عدد من النقابات المهنية والمدنية بالسويداء عن مواقف غير مسبوقة، واستنكرت المجازر الممنهجة التي ارتكبت بحق المدنيين في المحافظة، واستمرار الحصار الخانق عليها.

واتخذت هذه النقابات خطوات تمثلت في قطع التواصل مع النقابات المركزية في دمشق، وتقديم استقالات جماعية، في موقف يعلي من فقدان الثقة بالسلطة المركزية، وتحميلها كامل المسؤولية عن المجازر المرتكبة في المحافظة.

وأعلن مجلس نقابة المحامين استقالته استنكاراً «لما جرى في محافظة السويداء من أعمال إرهابية وجرائم حرب وتطهير طائفي وجرائم إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية قامت بها السلطة بواسطة القوات العسكرية والرديفة».

وأصدرت نقابة المهندسين بياناً وصفت فيه ما جرى بأنه «جريمة نكراء تهدف إلى كسر إرادة أبناء الجبل واغتيال نسيجهم المدني»، وطالبت بسلطة وطنية حقيقية تمثل الشعب.

وأكدت نقابة المهندسين الزراعيين توقف تواصلها مع النقابة المركزية في دمشق «حتى زوال سلطة الأمر الواقع وإحلال سلطة تمثل الشعب السوري تصون كرامته وتحفظ حقوقه».

ونددت نقابة الأطباء البيطريين بدور «حكومة الأمر الواقع في التحريض والدعم المباشر للانتهاكات»، وأعلنت تعليق علاقاتها مع النقابة المركزية حتى «زوال سلطة الأمر الواقع وإحلال سلطة تمثل الشعب السوري».

كما اتهمت نقابة المعلمين في السويداء السلطة بالمسؤولية المباشرة عن المجازر المرتكبة، وجددت التزامها برسالة التعليم والديمقراطية، وأعلنت وقف التعامل مع النقابة المركزية في دمشق، «ريثما يزال الفكر المتطرف الذي يحتكرها».

سهيل لطفي.. جناح أيمن ذهبي في تاريخ كرة القدم السورية

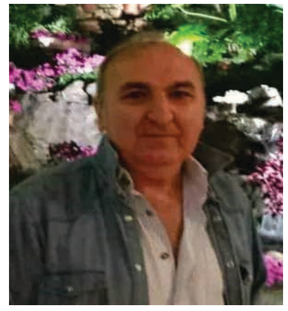

يُعد اللاعب السوري سهيل لطفي واحداً من أبرز مهاجمي كرة القدم في سوريا خلال السبعينيات وعلى مدى عقدين من الزمن، حيث اشتهر بانطلاقاته السريعة من الجهة اليمنى وقدرته على تهيئة الكرات لزملائه لتسجيل الأهداف، إضافة إلى ما عُرف عنه من أخلاق عالية جعلته محبوباً من الجماهير وزملائه اللاعبين.

ولد سهيل لطفي في العاصمة دمشق عام ١٩٥١، وبدأ مسيرته الكروية في منتصف الستينيات عبر فريق مدرسته الذي كان يشارك في البطولات المدرسية، قبل أن ينتقل إلى الأندية الدمشقية، حيث انضم أولاً إلى نادي الجيش في فئة الشباب، ثم أُعير إلى نادي الأمن، المنافس التقليدي للجيش في تلك الفترة. وخلال تلك المرحلة، شارك مع منتخب مدارس دمشق في البطولات المركزية، كما مثّل منتخب دمشق في بطولات المحافظات السنوية.

وبفضل تميزه اللافت، عاد إلى صفوف نادي الجيش، الذي كان أحد أبرز المنافسين على بطولة الدوري السوري حينها، وحقق معه عدداً من الإنجازات، أبرزها الفوز ببطولة الدوري السوري أعوام ١٩٧٣ و١٩٧٦ و١٩٧٧.

كما تم ضمه إلى صفوف المنتخب الوطني السوري والمنتخب العسكري، حيث شارك في العديد من البطولات الهامة، منها: تصفيات كأس العالم ١٩٧٤ التي أقيمت في ألمانيا، تصفيات كأس العالم ١٩٧٨ التي أقيمت في المكسيك، دورة ألعاب البحر الأبيض المتوسط ١٩٧١ التي استضافتها تركيا.

وشارك أيضاً في نهائيات كأس العالم العسكرية عام ١٩٧٥ في ألمانيا، نهائيات كأس العالم العسكرية التي جرت في سوريا عام ١٩٧٧، وكأس فلسطين أعوام ١٩٧٣ و١٩٧٤ و١٩٧٥، والدورة العربية الخامسة التي أقيمت في دمشق عام ١٩٧٦، وتصفيات كأس الأمم الآسيوية عام ١٩٨٠.

ولعب سهيل لطفي في مركز الجناح الأيمن بالقميص رقم ٧، وبلغ عدد مبارياته الدولية ٦٥ مباراة، قبل أن يعلن اعتزاله اللعب رسمياً عام ١٩٨٢.

بعد الاعتزال، لم يبتعد لطفي عن ميادين كرة القدم، حيث اتجه إلى التدريب، وشارك في العديد من الدورات التدريبية التي أقامها الاتحاد السوري لكرة القدم بإشراف الاتحادين العربي والآسيوي، وحصل على عدة شهادات تدريبية، قبل أن يعمل مدرباً للفئات العمرية في نادي الجيش. ولاحقاً، سافر إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث عمل مدرباً للفئات العمرية في نادي اتحاد كلباء لعدة سنوات.

على مدار مسيرته الطويلة، عاصر سهيل لطفي عدة أجيال من نجوم الكرة السورية، أبرزهم: الجيل الأول الراحل فارس سلطجي، طارق علوش، إبراهيم ياسين، حنا نصري، فيليب الشايب، أحمد جبان.

أما الجيل الثاني عاصر كل من سمير سعيد، نبيل نانو، المرحوم إبراهيم محلمي، جوزيف شهرستان، عبد الحفيظ عرب، جمعة الراشد، عبد الغني طاطيش، فاتح ذكي، عبد السلام سمان، هيثم برجكلي، كما عاصر في الجيل الثالث أحمد قدور، المرحوم ياسين طراب، مروان قسطلي، المرحوم عبد الفتاح حوا، حسين نعال، أنور عبد القادر، إبراهيم محلمي، محمود طوغلي، سمير سعيد، شاهر كسكين.

ويُعد سهيل لطفي اليوم واحداً من الأسماء التي رسخت في ذاكرة كرة القدم السورية، بفضل أدائه المميز وأخلاقه الرفيعة التي جعلت منه نموذجاً يُحتذى داخل وخارج المستطيل الأخضر.

للمرة الأولى.. سوريا تشارك في أولمبياد العلوم النووية بماليزيا

في خطوة تعد الأولى من نوعها على الصعيد العلمي السوري، يستعد فريق من طلاب الأولمبياد العلمي السوري لخوض تجربة فريدة بالمشاركة في أولمبياد العلوم النووية INSO، الذي تستضيفه ماليزيا بدعم ورعاية من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ليضعوا بذلك اسم سوريا على خارطة المنافسة العالمية في مجال العلوم النووية والطاقة المتقدمة.

وأوضحت مديرة الأولمبياد العلمي السوري في هيئة التميز والإبداع، دانيا قباني، في تصريح لها، أن الهيئة نظّمت ملتقى تدريبياً مكثفاً للفريق السوري المشارك، جرى خلال الفترة ما بين ٢٤ و٢٨ تموز الجاري، بهدف تهيئة الطلاب من النواحي العلمية والفنية وإكسابهم مهارات إضافية في مجالات الفيزياء والكيمياء والرياضيات، وهي المواد التي تمثل الركائز الأساسية للأولمبياد.

وبضم الفريق السوري ثلاثة من طلاب المرحلة الثانوية المتميزين، والذين تم اختيارهم بدقة بناءً على تحصيلهم العلمي الرفيع وقدرتهم على التعامل مع مسائل علمية متقدمة، وهم:

ملاك عبد الله ناشد

تامر عبد المنان بحلاق

مقداد حسن عصفور

وجميعهم من محافظة حمص، بإشراف مباشر من اللجنة العلمية المختصة بالأولمبياد.

وأعربت قباني عن تفاؤلها بقدرة الطلاب على تحقيق نتائج مشرفة، مؤكدة أن هذه المشاركة ليست مجرد منافسة، بل هي فرصة لفتح آفاق جديدة أمام الكفاءات السورية الشابة في مجالات الطاقة النووية والتقانات الحديثة، وإثبات حضورها في الساحات البحثية والعلمية العالمية.

وتأتي هذه الخطوة بعد سلسلة من الإنجازات التي حققها طلاب الأولمبياد العلمي السوري على المستوى الدولي، يعكس التقدم المستمر للمواهب السورية في ميادين العلوم المختلفة.

بهذه المشاركة المرتقبة، تدخل سوريا

مجال المنافسة الدولية في العلوم النووية للمرة الأولى، وسط تطلعات بأن يكون هذا الحدث نقطة انطلاق نحو حضور أوسع في الفعاليات العلمية المتخصصة، وتعزيز صورة الكفاءات السورية القادرة على الإبداع في أرفع ميادين المعرفة والتقنية.

حيث تمكنوا في ٢٦ آذار الماضي من إحراز ثلاث ميداليات برونزية في الدورة السادسة والثلاثين من أولمبياد علم الأحياء العالمي (IBO ٢٠٢٥)، والذي انطلق في الفلبين بتاريخ ٢٠ تموز الجاري، وهو ما

نجوم بلا أندية في صيف ٢٠٢٥

تشهد فترة الانتقالات الصيفية الجارية سباقاً بين الأندية من أجل استكمال سد حاجاتها للتدعيم بصفقات جديدة استعداداً للموسم المقبل من أجل المنافسة على البطولات، فيعد الدوري الإنجليزي الأشد منافسة خلال الوقت الحالي من ناحية التعاقدات، قبل أيام من غلق باب القيد.

ويتصدر الدوري الانجليزي ترتيب البطولات الأكثر إنفاقاً خلال فترة الانتقالات الصيفية الجارية، إذ وصلت قيمة الصفقات إلى ٢،٠٥ مليار يورو (٢،٣٤ مليار دولار)، ويأتي في المركز الثاني الدوري الإيطالي بإنفاق ٧٤٨،٢٤ مليون يورو (٨٥٦،١٩ مليون دولار)، ومن بعدهما الدوري الألماني ثم الإسباني والفرنسي، ويحضر الدوري السعودي للمحترفين في المركز السابع بإنفاق ٢٣٧،٨٠ مليون يورو (٢٧٢،٠٩ مليون دولار).

نجوم من دون أندية

ووسط الصفقات التي تبرمها الأندية يحضر كثير من اللاعبين الذين ينتظرون في الوقت الحالي عروضاً من أجل الانضمام إليهم في صفقات انتقال حرة، بعد أن انتهت عقودهم أو جرى الفسخ مع أنديتهم بالتراضي بين الطرفين، منتظرين الخطوة المقبلة في مسيرتهم.

وتتضمن قائمة اللاعبين من دون أندية كثيراً من الأسماء التي تعد مفاجئة بسبب عدم التوقيع لأي ناد حتى الآن، وذلك نظراً إلى مسيرتهم الكبيرة والمليئة بكثير من الإنجازات والبطولات، إذ ينتظر بعضهم عروضاً خلال الوقت الحالي لدرسها من أجل الانضمام إلى فريق جديد لمواصلة مسيرتهم.

لوكاس فاسكيز

ومن أبرز الأسماء في الوقت الحالي لوكاس فاسكيز الذي انتهى عقده مع «ريال مدريد» الإسباني، الذي قضى مسيرته في الـ «ميرنغي»، إضافة إلى فترته القصيرة في «إسبانيول».

وحقق فاسكيز كثيراً من البطولات مع «ريال مدريد» وعلى رأسها خمس بطولات من «دوري أبطال أوروبا» وأربعة في «السوبر» الأوروبي ومثلها في «الدوري الإسباني» و«كأس العالم للأندية» و«كأس السوبر الإسباني»، إضافة إلى بطولة «كأس إسبانيا» و«انتركونتيننتال».

وخاض فاسكيز مع ريال مدريد طوال مسيرته ٤٠٢ مباراة، نجح في تسجيل ٣٨ هدفاً وصنع ٧٣، بخاصة أن مركزه في البداية كان الجناح الأيمن قبل أن يتحول إلى الظهير الأيمن، وأجاد فيه لأعوام طويلة حتى نهاية مشواره مع الفريق.

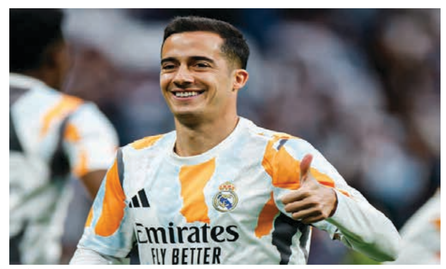

حكيم زياش

وانتهى مشوار المغربي حكيم زياش مع «الدحيل» القطري بنهاية الموسم الماضي، ولم يتعاقد مع أي فريق حتى الآن، وذلك بعد مسيرة كبيرة توهج من خلالها بداية من حضوره في «أياكس» الهولندي ثم «تشيلسي» الإنجليزي و«غالطة سراي» التركي.

وخلال الموسم الأخير في نصفه الأول مع «غالطة سراي» أو نصفه الثاني مع «الدحيل»، خاض اللاعب ٢٤ مباراة في جميع البطولات فسجل هدفاً وصنع هدفين، في معدل متراجع للغاية لما كان يمتلكه من إمكانات ومميزات رائعة جعلته من أبرز اللاعبين الذين كانوا يشغلون مركز الجناح الأيمن، إضافة إلى مساعدته «تشيلسي» للتتويج بدوري أبطال أوروبا موسم ٢٠٢٠ – ٢٠٢١ والسوبر الأوروبي ٢٠٢١ – ٢٠٢٢ وكأس العالم للأندية ٢٠٢٢.

وتضم القائمة أيضاً الظهير الأيمن الياباني تاكيرو تومياسو وتوماس بارتي وكورت زوما وفيكتور ليندلوف وكالوم ويلسون ودانيي إنجز ولوكا يوفتش وكريستيان إريكسن ونيكولاس تيليافيكو، وتغلق فترة الانتقالات الصيفية الجارية في معظم الدوريات الأوروبية في الأول من سبتمبر (أيلول) المقبل، مما يضع ضغطاً خلال أغسطس المقبل على الأندية لإنهاء بعض الصفقات التي تسد حاجاتهم، أو ضغطاً على اللاعبين الذين لا يزالون يدرسون بعض العروض للاختيار بينهم.

اللاجئون والمهجرون السوريون.. حلم العودة.. وقضايا شائكة

حاوره/ مجد محمد

أكد وائل حديدي أن ملف اللاجئين والمهجرين لا يختزل في مجرد عودة جماعية إلى الداخل، بل هو امتحان حقيقي لقدرة الحكومة المؤقتة على ترسيخ الثقة، وتحقيق العدالة، وضمان الكرامة والأمان لكل من اضطر لمغادرة منزله.

مع انتقال السلطة إلى الحكومة الانتقالية عقب سقوط النظام، بدأ السوريون يتطلعون إلى إجابات حقيقية حول مصير الملايين من اللاجئين والمهجرين المنتشرين في الداخل والخارج، ورغم الخطابات الرسمية التي تتحدث عن نوايا لإعادة المهجرين وضمان حقوقهم، لا تزال الكثير من الأسئلة بلا إجابة واضحة، وسط غياب خطط مفصلة واليات تنفيذية على الأرض، ورغم تعهدات الحكومة المؤقتة بمعالجة ملف اللاجئين والمهجرين، إلا أن الواقع يكشف عن بطء في التحرك ونقص في الإجراءات العملية، ما يضعف ثقة السوريين العالقين بين الأمل والخوف، وإن عودة الناس إلى بيوتهم ليست مسألة شعارات أو وعود، بل تحتاج إلى ضمانات ملموسة، ومصارحة شفافة، وجهد منظم على جميع المستويات، فما لم تترجم النوايا إلى أفعال، سيبقى هذا الملف مفتوحاً، وتبقى معاناة الملايين قائمة دون أفق واضح للحل.

وفي هذا الموضوع عقدت صحيفتنا السوري حواراً مطولاً مع الأستاذ وائل حديدي، عضو الحزب الشيوعي السوري الذي تم حله مؤخراً بعد سقوط النظام واستلام الحكومة الانتقالية.

***هل هناك خطة واضحة لعودة اللاجئين والمهجرين السوريين إلى مناطقهم الأصلية؟**

نعم، بعد سقوط النظام واستلام الحكومة الانتقالية مقاليد السلطة، أعلنت على أنه تم اعتماد خطة وطنية شاملة لعودة اللاجئين والمهجرين السوريين إلى مناطقهم الأصلية، هذه الخطة وضعت بالتنسيق مع مؤسسات الدولة الانتقالية، واللجان المحلية، وبمشاركة عدد من المنظمات الدولية المعنية بشؤون اللاجئين، وتركز الخطة التي تم وضعها على ضمان العودة الطوعية الآمنة، وتبدأ بتأهيل البنى التحتية الأساسية في المناطق المتضررة، وتأمين الخدمات الحيوية كالكهرباء والمياه والمدارس والمراكز الطبية، كما تشمل برامج دعم نفسي واجتماعي للعائدين، وضمان عدم تعرض أي فرد للمساءلة أو الاعتقال السياسي بسبب نشاطه السابق ضد النظام، وقد بدأت بالفعل بعض الخطوات التنفيذية في المناطق الأكثر استقراراً، وتم تشكيل لجان استقبال في عدد من المعابر الحدودية، كما جرى التواصل مع الدول المستضيفة للاجئين لتنظيم هذه العودة بشكل آمن وكريم.

***ما الضمانات التي تقدمها الحكومة الانتقالية لضمان أمن العائدين وعدم تعرضهم للاعتقال أو الانتقام؟**

الضمانات التي يمكن أن تطرحها الحكومة المؤقتة لضمان أمن العائدين وعدم تعرضهم للاعتقال أو الانتقام بعد سقوط النظام تختلف بحسب الظروف السياسية والواقعية على الأرض، لكن يجب إصدار قوانين عفو واضحة ومعلنة، فقد تعتمد الحكومة المؤقتة قوانين عفو عام عن كافة المعارضين أو المتخلفين عن الخدمة الإلزامية، شرط ألا يكونوا متورطين بجرائم موثقة ضد المدنيين، وإنشاء لجنة للعدالة الانتقالية وتعمل هذه اللجنة على توثيق الانتهاكات ومحاسبة المسؤولين عنها، مع ضمان عدم تعميم الاتهامات على أساس الانتماء السياسي أو المناطقي، مما يساهم في منع الانتقام، ويجب ان يكون هناك إشراف دولي على عمليات العودة.

فمن المرجح أن تطلب الحكومة وجود بعثات رقابة من الأمم المتحدة أو منظمات حقوقية دولية لضمان أمن العائدين ومتابعة أوضاعهم ميدانياً، وإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية كخطوة وقائية، قد تقوم الحكومة بإعادة تشكيل مؤسسات الأمن والشرطة بإشراف مدني، مع تدريب العناصر الجديدة على احترام حقوق الإنسان وتجنب أي سلوك انتقامي، وإنشاء قنوات لتقديم الشكاوى والانتهاكات، مثل توفير مكاتب أو منصات تتيح للمواطنين العائدين الإبلاغ عن أي انتهاكات يتعرضون لها، مع ضمان التحقيق والمتابعة، والتأكيد على مبدأ المواطنة المتساوية، عبر خطابات رسمية وقرارات قانونية، قد تسعى الحكومة لتأكيد أن جميع المواطنين متساوون أمام القانون، دون تمييز على أساس مواقفهم السابقة من النظام، ولكن هذه الإجراءات تبقى مرهونة بمدى قدرة الحكومة على بسط سيطرتها فعلياً على الأرض، وبالتوافق السياسي الوطني والدعم الدولي.

***متى يتوقع أن تبدأ عودة اللاجئين والمهجرين فعلياً إلى مناطقهم؟**

حتى اللحظة، لا يوجد جدول زمني دقيق لبدء عودة اللاجئين والمهجرين فعلياً إلى مناطقهم، إذ يتوقف ذلك على مجموعة من العوامل الأساسية، أبرزها مدى استقرار الوضع الأمني في الداخل، وتوفر الخدمات الأساسية في مناطق العودة، بالإضافة إلى التفاهمات السياسية المحلية والدولية، والحكومة قد تعلن نيتها البدء بعمليات العودة على مراحل، مع إعطاء الأولوية للمناطق التي تشهد استقراراً نسبياً، لكنها ما تزال بحاجة إلى دعم دولي ولوجستي كبير لتأمين ظروف عودة آمنة وكريمة.

***هل ستكون المناطق التي سيعود إليها اللاجئون مناطق آمنة فعلاً؟ ومن يضمن أمنها؟**

تختلف درجة الأمان في المناطق التي سيعود إليها اللاجئون حسب الظروف المحلية ومدى استقرار الوضع الأمني فيها، الحكومة تسعى إلى تأمين هذه المناطق من خلال تعزيز وجود الأجهزة الأمنية الجديدة وإعادة بناء المؤسسات الرسمية، لكنها تواجه تحديات متعلقة بتعدد الفصائل الأمنية التابعة لها، ووجود مجموعات مسلحة محلية، وتفاوت قدرة السيطرة على الأرض، وفي بعض المناطق، قد تلعب قوات الأمن المحلية أو الحلفاء الدوليون دوراً في حفظ الاستقرار، بينما في مناطق أخرى قد يكون الوضع أكثر هشاشة.

كما يمكن أن تساهم بعثات دولية ومراقبة حقوقية في دعم ضمانات الأمن وحماية العائدين من أي تهديدات أو انتهاكات، بالتالي يبقى ضمان الأمن في المناطق المستهدفة أمراً معقداً ويعتمد على عدة عوامل سياسية وعسكرية وأمنية متداخلة، ولكن يجب على الحكومة ضبط العناصر التابعين لها أكثر.

***حصلت حوادث اغتيال لسوريين عائدين من أوروبا في دير الزور ودمشق، ماذا بهذا الشأن؟**

حوادث اغتيال عائدين من الخارج تثير قلقاً كبيراً حول واقع الأمن والحماية في المناطق التي شهدت عودة المهجرين، الحكومة المؤقتة عادة ما تؤكد أنها تعمل على التحقيق في مثل هذه الحوادث، وتقديم مرتكبيها إلى العدالة، كما تعلن التزامها بضمان سلامة جميع العائدين، ومع ذلك تبقى هناك مخاطر حقيقية تواجه بعض الأفراد، خاصة أولئك الذين لهم نشاط سياسي أو معارض قوي، حيث قد تكون هناك قوى محلية أو جهات معارضة لها مصالح أو أحقاد، ما يعقد ملف الأمن بشكل أكبر، ومن باب آخر كما ذكرت لك يجب فرض الأمن بشكل أكبر والسيطرة على الفصائل المسلحة التابعة للحكومة بشكل منظم اكثر، فهم يرتكبون انتهاكات لا يمكن نكرانها، وهذه الحوادث تدعو إلى الحاجة لتعزيز آليات الحماية، وضمانات أمنية أقوى، وربما إشراف دولي مستقل لتوثيق الحوادث ومحاسبة المسؤولين، لتوفير بيئة أكثر أماناً للعائدين.

***هل هناك آلية لتعويض اللاجئين عن ممتلكاتهم المصادرة أو المتضررة؟**

حتى الآن، لم تعلن الحكومة الانتقالية عن آلية واضحة وموحدة لتعويض اللاجئين عن ممتلكاتهم المصادرة أو المتضررة خلال فترة النزاع، ففي بعض التصريحات العامة، يشير المسؤولون إلى وجود نية لإنشاء لجان مختصة لتقييم الأضرار وتقديم التعويضات أو التعويض العيني، لكن التفاصيل التنفيذية لهذه الخطط لا تزال غير واضحة أو غير مكتملة، والتحديات التي تواجه تنفيذ أي آلية تعويض تشمل تأمين التمويل اللازم، وتحديد أصحاب الحقوق بدقة، وضمان عدم تكرار النزاعات على الملكيات، كما أن وجود نزاعات قانونية أو عوائق إدارية قد يعوق عملية التعويض بشكل فعال، وبالتالي يبقى هذا الملف من القضايا الحساسة التي تحتاج إلى حلول شاملة وشفافة بدعم محلي ودولي.

***هل هناك تنسيق مع الأمم المتحدة أو دول مضيفة لتنظيم العودة؟**

حتى الآن، لا توجد معلومات رسمية واضحة تشير إلى وجود تنسيق رسمي ومنظم بين الحكومة المؤقتة والأمم المتحدة أو الدول المضيفة للاجئين بشأن تنظيم عملية العودة، ومع ذلك يفترض أن أي خطة جادة للعودة الآمنة ستحتاج إلى تعاون مع منظمات دولية مثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واللجان الدولية لتنسيق المساعدات، لضمان توفير الدعم اللوجستي والإنساني، والدول المضيفة قد تكون شريكاً مهماً في تسهيل العودة الطوعية، لكن ذلك يعتمد على الظروف السياسية والأمنية في كل من بلد اللجوء ومناطق العودة، والنجاح في تنظيم العودة يتطلب توافقاً داخلياً ودعماً دولياً واسعاً، وهو أمر قد يكون قيد التفاوض أو التطوير حالياً.

***ما الدعم المطلوب من المجتمع الدولي لإنجاح عملية العودة؟**

لإنجاح عملية عودة اللاجئين والمهجرين، تحتاج سوريا إلى دعم دولي متعدد المستويات، يمكن تلخيصه في النقاط التالية، دعم مالي مباشر لتمويل إعادة الإعمار، وتأهيل البنية التحتية والخدمات الأساسية في مناطق العودة، مثل السكن، الماء، الكهرباء، والمدارس، ومساعدة فنية وتقنية تتعلق بإعداد سجلات الملكية، توثيق الأضرار، تصميم آليات التعويض، وضمان إدارة فعالة لملف العودة، وإشراف ومراقبة دولية لضمان أن العودة تتم بشكل طوعي وآمن، دون إكراه أو تهديد، ولرصد أي انتهاكات قد تطال العائدين، ودعم سياسي وقانوني لتوفير الغطاء الدولي اللازم، وتشجيع الأطراف المختلفة على الالتزام بحقوق العائدين، بما في ذلك ضمان حرية التنقل، وحماية الممتلكات، واستعادة الوثائق الرسمية، والمساعدة في برامج إعادة الإدماج من خلال دعم مشاريع اقتصادية صغيرة، وتأمين فرص عمل، وبرامج نفسية واجتماعية لتسهيل اندماج العائدين في مجتمعاتهم من جديد، وبدون هذا النوع من الدعم الشامل، تبقى أي عملية عودة عرضة للفشل أو للتأزيم، خاصة في ظل التحديات التي خلفتها سنوات النزاع.

***ختاماً، هل سيكون هناك إشراف دولي على حماية العائدين من أي أعمال انتقامية؟**

حتى الآن، لا توجد مؤشرات جدية على أن الحكومة قد طلبت أو رتبت بشكل فعلي لإشراف دولي مباشر على حماية العائدين، رغم حساسية هذا الملف وخطورته، ففي ظل غياب مؤسسات أمنية موحدة ومستقلة، وتعدد الجهات المسلحة في بعض المناطق، تزداد المخاوف من أن يكون العائدون عرضة لأعمال انتقامية أو تصفية حسابات، سواء بسبب مواقفهم السياسية السابقة أو بسبب نزاعات محلية، ورغم الوعود المتكررة بتوفير بيئة آمنة، لم تترافق تلك التصريحات بخطوات تنفيذية ملموسة، كطلب رسمي لبعثات مراقبة دولية، أو إنشاء آليات رقابة محلية شفافة ومستقلة، هذا الغياب للإجراءات الوقائية يعتبر نقطة ضعف كبيرة في سياسة الحكومة المؤقتة، ويضعف ثقة اللاجئين بجدية العودة، ويعزز المخاوف من تكرار الانتهاكات التي دفعتهم للهجرة في الأساس، لذلك يبقى الإشراف الدولي أحد المطالب الأساسية، ليس فقط لضمان حماية العائدين، بل لضمان المساءلة ومنع الإفلات من العقاب، وهو ما لم تتعامل معه الحكومة الانتقالية بجدية كافية حتى الآن.

التحرش.. ظاهرة تتفشّى بمدينة دمشق الجامعية

دمشق/ مرجانة إسماعيل

التحرش في المدينة الجامعية بدمشق يمثل ظاهرة خطيرة تهدد أمان الطلاب والطالبات وتؤثر سلباً على حياتهم الأكاديمية والنفسية. تعتبر المدينة الجامعية مكاناً مفترضاً أن يكون آمناً ومريحاً للدراسة والعيش، لكن للأسف، أصبحت بعض الحوادث التي تتعلق بالتحرش الجنسي أو التهديد أو المضايقات تلوح في الأفق، مما يخلق بيئة غير صحية للطلاب، وخاصة الطالبات اللواتي يشعرن بالخوف وعدم الأمان في بعض الأحيان.

تتنوع أشكال التحرش في المدينة الجامعية بين التحرش اللفظي، مثل التعليقات غير اللائقة أو النكات الجنسية، والتحرش الجسدي، مثل اللمس غير المرغوب فيه أو التصرفات التي تخرق خصوصية الآخرين. بالإضافة إلى ذلك، هناك التحرش الإلكتروني، الذي يتم عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو الرسائل النصية، حيث يتعرض بعض الطلاب لمضايقات أو تهديدات من أشخاص مجهولين أو حتى من زملائهم في السكن الجامعي.

هذه الممارسات لا تؤثر فقط على الحالة النفسية للضحية، بل قد تدفع بعض الطلاب إلى تجنب الذهاب إلى المحاضرات أو المشاركة في الأنشطة الجامعية خوفاً من التعرض لمثل هذه المواقف.

أسباب انتشار التحرش في المدينة الجامعية متعددة، ومن بينها ضعف الرقابة الأمنية في بعض المناطق داخل الحرم الجامعي أو السكن الطلابي، مما يتيح للمتحرشين الفرصة للقيام بتصرفات غير أخلاقية دون خوف من المحاسبة. كما أن الثقافة المجتمعية التي تتعامل أحياناً مع التحرش على أنه أمر عادي أو «مجرد مزحة»، تساهم في تفاقم المشكلة، حيث لا يتم الإبلاغ عن العديد من الحالات خوفاً من الفضيحة أو اللوم. كذلك، فإن عدم وجود آليات واضحة للإبلاغ عن التحرش أو حماية الضحايا يجعل الكثيرين يفضلون الصمت بدلاً من مواجهة المشكلة.

الآثار النفسية للتحرش على الطلاب والطالبات خطيرة جداً، حيث يمكن أن تؤدي إلى القلق الدائم، الاكتئاب، انخفاض الثقة بالنفس، وحتى التخلي عن الدراسة في بعض الحالات الصعبة. بعض الضحايا قد يعانون من صدمات نفسية طويلة الأمد تؤثر على حياتهم المستقبلية وقدرتهم على بناء علاقات صحية. كما أن وجود بيئة جامعية غير آمنة يقلل من جودة التعليم، لأن الطلاب لا يشعرون بالراحة الكافية للتركيز في دراستهم أو تطوير مهاراتهم.

لحل هذه المشكلة، يجب اتخاذ إجراءات صارمة من قبل إدارة الجامعة والجهات المعنية. أولاً، يجب تعزيز الرقابة الأمنية داخل المدينة الجامعية، سواء عبر زيادة عدد الحراس أو تركيب كاميرات مراقبة في الأماكن العامة. ثانياً، ينبغي إنشاء وحدة خاصة لمكافحة التحرش داخل الجامعة، تكون مهمتها استقبال الشكاوى وضمان التحقيق العادل مع الحفاظ على سرية الضحايا. ثالثاً، يجب تنظيم حملات توعية للطلاب حول خطورة التحرش وآثاره، وتعزيز ثقافة الاحترام المتبادل بين الجنسين. كما أن دور الأساتذة والإداريين مهم في تشجيع الطلاب على الإبلاغ عن أي حالات تحرش دون خوف.

بالإضافة إلى ذلك، يجب العمل على تغيير العقلية الاجتماعية التي تتساهل مع التحرش، سواء عبر وسائل الإعلام أو المناهج التعليمية التي تكرس مبادئ المساواة واحترام حقوق الآخرين. الطلاب أنفسهم يمكن أن يكونوا جزءاً من الحل، عبر تشكيل مجموعات طلابية تدافع عن حقوق الضحايا وتنظم حملات ضد التحرش.

والتحرش في المدينة الجامعية بدمشق ليس مشكلة فردية، بل هي قضية مجتمعية تحتاج إلى تضافر الجهود للقضاء عليها. لا يمكن تحقيق بيئة تعليمية ناجحة إلا عندما يشعر جميع الطلاب بالأمان والاحترام. يجب أن تكون الجامعة مكاناً للإبداع والتميز، وليس مصدراً للخوف والقلق. لذا، من الضروري أن تتحمل جميع الأطراف مسؤولياتها لضمان حرم جامعي خالٍ من التحرش، حيث يمكن لكل طالب وطالبة أن يعيشوا ويحققوا أحلامهم دون أي عوائق.

ظاهرة الانتحار والعنف ضد المرأة... ناقوس خطر يُهدد بنية المجتمع السوري

في ظل الأزمات المتلاحقة التي يعاني منها المجتمع السوري، برزت بشكل مقلق ظاهرتان خطيرتان باتتا تهددان نسيجه الاجتماعي وهما الانتحار والعنف ضد المرأة، حيث ازدادت معدلاتهما بشكل لافت في الآونة الأخيرة، لأسباب متعددة أبرزها الضغوط النفسية والاقتصادية، وغياب التوعية، وازدياد الفقر والعنف الأسري، وندرة الدعم النفسي والاجتماعي، خصوصاً في مناطق النزوح والارياف.

وفي ندوة حوارية نظمها مؤتمر ستار في مدينة عين عيسى يوم الاثنين ٤/ آب الجاري شاركت فيها عدد من الناشطات والمهتمات بقضايا المرأة، ألقت عدد من المحاضرات كلمات مؤثرة عن خطورة الصمت تجاه هذه الظواهر، مشيرة إلى أن «العنف ضد المرأة لم يعد محصوراً في الضرب الجسدي فقط، بل بات يشمل التهميش، والإهمال، والإقصاء عن المشاركة المجتمعية، وتقييد الحريات، وكلها أمور تضعف دور المرأة وتدفعها نحو العزلة والاكتئاب، وقد تؤدي في بعض الحالات إلى الانتحار».

وبهذا الصدد قالت مشاركة بالندوة ميادة حيدر في لقاء لصحيفتنا(السوري): «الوعي المجتمعي مازال ضعيفاً في كثير من المناطق، والمفاهيم المغلوطة حول الشرف والدين تُستخدم في بعض الأحيان لتبرير العنف، وهذا أمر خطير جداً، ويجب أن تتم مواجهته بالحوار والتعليم والتثقيف المجتمعي».

من جانبها، تحدثت المواطنة عليا الحمد وهي أم لخمسة أطفال وتعيش في أحد مخيمات النزوح، عن تجربة مريرة عاشتها مع العنف الأسري، قائلة:»تحملتُ لسنوات من أجل أطفالي، لكنني كنتُ على وشك الانهيار... لم أكن أعرف أن ما أتعرض له هو عنف، لأن المجتمع يعلّمنا الصبر فقط، لا الدفاع عن النفس الآن بدأتُ أتعافى بعد أن حصلت على دعم من إحدى الجمعيات، وشاركتُ في جلسات توعية من خلال مؤتمر ستار جعلتني أعي حقوقي كامرأة وإنسانة.»

مسؤولية جماعية

أجمعت المشاركات في الندوة على أن هذه الظواهر لا يمكن محاربتها عبر الحلول الفردية فقط، بل تحتاج إلى جهد جماعي تشارك فيه كل الجهات المعنية: منظمات المجتمع المدني، الجهات الحكومية، التربويون، رجال الدين، والأسر.

كما دعين إلى ضرورة إدخال برامج دعم نفسي واجتماعي في المدارس والمراكز المجتمعية، وتوفير آليات سرية وآمنة للتبليغ عن العنف ومحاولات الانتحار، والتعامل معها بشكل جاد وفعّال.

في ختام الندوة، تم التأكيد على أهمية أن تكون المرأة شريكة في رسم الحلول، لا مجرد متلقية للدعم، لأنها الأقدر على فهم معاناتها وتحديد الأولويات التي تمكّنها من تجاوز الأزمات التي تعيشها.

ميثاق الأسرة في إقليم شمال وشرق سوريا رؤية جديدة للعدالة الاجتماعية

أكدت النساء في إقليم شمال وشرق سوريا أن ميثاق المرأة يضمن حماية متساوية لحقوق النساء والأطفال والرجال، ويُجسّد سعياً حثيثاً نحو بناء مجتمع قائم على الأخلاق والسياسة.

تُعالج قضايا النساء في إقليم شمال وشرق سوريا وفق آلية من ثلاث مراحل تبدأ بلجنة التوافق التي تسعى لحل النزاعات بشكل سلمي دون تصعيد، وإن تعذّر الحل، تُحال القضية إلى دار المرأة ومجلس العدالة النسائية، حيث تُطبق مبادئ ميثاق المرأة الذي يضمن حماية متساوية للجميع، ويهدف إلى بناء مجتمع أخلاقي وسياسي.

حول آليات الحماية وطرق معالجة قضايا المرأة والأسرة، أدلت كل من ريجين صالح رئيسة لجنة التوافق، وبهية مراد رئيسة دار المرأة، وسلوى سليمان عضوة مجلس العدالة النسائية بتصريحات خاصة لوكالتنا.

خلال الأسابيع القليلة الماضية، تم حل نحو ١٠٠٠ قضية تتعلق بالمرأة والأسرة في إقليم شمال وشرق سوريا، وفق ما أكدته رئيسة لجنة التوافق ريجين صالح، موضحةً أن القضايا تبدأ من المجالس المحلية، ثم تُحال إلى لجنة التوافق، وبعدها إلى دار المرأة، حيث تُعقد ثلاث جلسات تجمع الطرفين بهدف الوصول إلى حل سلمي دون اللجوء إلى الانفصال، وفي حال تعذر الحل، تُحال القضية إلى مجلس العدالة النسائية لِيُبتّ فيها وفق ميثاق المرأة الذي يكفل حقوق النساء.

من جهتها، أشارت رئيسة دار المرأة بهية مراد إلى أن المؤسسة التي نشأت عام ٢٠١١، تعمل على معالجة قضايا العنف، الطرد، والزواج المبكر، إضافة إلى الانتهاكات المرتكبة باسم العادات والتقاليد، مؤكدةً أن جميع هذه القضايا تُعالج داخل دار المرأة.

وأفادت أنه في عام ٢٠١٤، أُقرّ ميثاق المرأة الذي ضمن حقوق واسعة للنساء وجرّم الانتهاكات بحقهن، ثم جرى تعديله عام ٢٠٢٢ ليصبح «ميثاق الأسرة»، مع إضافة عشرة بنود جديدة جعلته أكثر شمولاً وغنىً.

وأكدت بهية مراد أن التعاون بين دار المرأة، لجنة التوافق، ومجلس العدالة النسائية يشكّل منظومة متكاملة لحماية الحقوق وفق ميثاق الأسرة، مشددةً على أن «أبوابنا مفتوحة أمام جميع المؤسسات دون أي تمييز، فكل من يلجأ إلينا تُعالج قضيته بشكل عادل، بعيداً عن أي تفريق بين الجنسين، أما القضايا المعقدة، فتُحال إلى مجلس العدالة النسائية ولجنة التوافق، حيث تُعالج وفق القانون بما يضمن حقوق الطرفين بشكل متساوٍ».

من جهتها، أوضحت سلوى سليمان، عضوة مجلس العدالة النسائية، أن المجلس يُمثل صوت المرأة ويُعنى بنشر التوعية حول ميثاق الأسرة في المجتمع «نحن في مجلس العدالة النسائية نمثل المرأة ونعمل جنباً إلى جنب مع دار المرأة، لجنة التوافق، والأكاديمية لمعالجة قضايا النساء».

وأضافت «في البداية، تأسس ميثاق المرأة وكان يُطبّق داخل دار المرأة، ثم تطوّر لاحقاً ليصبح ميثاق الأسرة، الذي يشمل حقوق النساء، الرجال، والأطفال ويضمن حمايتهما، واليوم، نعمل على نشر هذا الميثاق بين النساء في المجتمع، ليعرفن حقوقهن وكيفية المطالبة بها».

وبيّنت سلوى سليمان، أن ميثاق المرأة يرتكز على مفهوم الزواج باعتباره عقداً قائماً على التفاهم والرضا المتبادل بين المرأة والرجل، ويستند إلى مبادئ الأمة الديمقراطية والعقد الاجتماعي والحياة المشتركة «الميثاق يُجسّد رؤية عادلة للزواج، بعيداً عن التمييز الذي كان سائداً في قوانين النظام السابق، والتي استمدت معظم بنودها من الشريعة الإسلامية، مثل السماح بتعدد الزوجات أو اشتراط شهادة المرأة»، لافتةً إلى أنه «في قوانيننا، لا مكان لهذه التفرقة، فحقوق المرأة والرجل متساوية، ولا يُسمح بتعدد الزوجات، كما يتناول الميثاق موضوع الطلاق، ويشترط أن يتم وفق ضوابط قانونية وبعد استنفاد كل سبل الحل السلمي، لضمان العدالة للطرفين».

وأكدت في ختام حديثها، أن المرأة لعبت دوراً محورياً في ثورة إقليم شمال وشرق سوريا، وشاركت بفعالية في مختلف مجالات الحياة إلى جانب الرجل «أسسنا دور المرأة، ومجالسنا، ولجاننا، وبدأنا العمل المشترك لمعالجة قضايا النساء، فالعديد من القضايا تُحل داخل لجنة التوافق أو تُحال إلى دار المرأة، التي تؤدي دوراً أساسياً في إيجاد الحلول، وإذا لم تُحل القضية خلال ثلاث جلسات، تُحال إلى مجلس العدالة النسائية، حيث تُعالج وفق القانون وبشكل متساوٍ، لجنة التوافق تتابع القضية حتى نهايتها لضمان الوصول إلى حل عادل ومنصف».

وكالة أنباء المرأة

المسرح السوري... قرن ونصف من الإبداع على خشبة الزمن

على مدار أكثر من مئة وخمسين عاماً، خطَّ المسرح السوري سيرته الحافلة بالإنجازات والإبداعات، متجاوزاً حدود الزمن والمكان، حاملاً على أكتافه هموم المجتمع وهمسات تاريخه، ليرسم بأدواته الفنية لوحة نابضة بالحياة تتفاعل مع متغيرات الواقع. منذ اللحظة التاريخية التي أضاء فيها أحمد أبو خليل القباني أول خشبة مسرح عربية في دمشق عام ١٨٧١، أخذ المسرح السوري ينمو ويتطور ليصبح أحد أبرز المناصات الثقافية والفنية في العالم العربي، محافظاً على خصوصيته المحلية ومعبراً في الوقت نفسه عن قضايا الأمة وهمومها.

البداية: القباني ورحلة التأسيس

شكل أحمد أبو خليل القباني نقطة الانطلاق الأولى للمسرح العربي الحديث، حيث استلهم فنّه من أجواء دمشق الشعبية، من مقاهيها وأسواقها، ومن عروض الحكواتي وطقوس السماح ورقصات الظل، ليخلق شكلاً مسرحياً جديداً يلامس وجدان الجماهير. وقدّم عام ١٨٧١ مسرحيته الشهيرة «الشيخ وضاح ومصباح وقوت الأرواح»، التي لم تكن مجرد عمل فني بل كانت بمثابة نواة لحركة مسرحية عربية عميقة، امتدت جذورها إلى مصر والعالم العربي في مهجره، خاصة في أميركا.

ورغم كل التحديات والعقبات، التي كانت في كثير من الأحيان تتمثّل في رفض بعض الفئات المحافظة، استطاع القباني أن يبدع ويؤلف نحو أربعين مسرحية، من بينها «ناكر الجميل» و«أنيس الجليس» و«هارون الرشيد»، والتي عكست جوانب مختلفة من الواقع الاجتماعي والسياسي والثقافي في عصره.

الرواد بعد القباني

بعد رحيل القباني، لم يتوقف المسرح السوري عن التقدم، بل شهدت هذه المرحلة ظهور مجموعة من الرواد الذين أسهموا في إغناء المشهد المسرحي. من أبرز هؤلاء إسكندر فرح، الذي أسس فرقته المسرحية الخاصة، وقدم مسرحيات ذات أبعاد تاريخية واجتماعية عميقة، مجسداً روح الوطن وهمومه. كما نمت وتطورت فرق مسرحية كثيرة في مدينتي دمشق وحلب، ومن أبرزها فرقة نادي الاتحاد وفرقة جورج دخول، التي أضافت تنوعاً وحيوية للمسرح السوري. وشهدت ثلاثينيات القرن العشرين نشاطاً مسرحياً مكثفاً، خاصة مع فرقة ناديا العريس التي ضمت أكثر من ١٢٠ فناناً وفنانة، مما يؤكد اتساع قاعدة الجماهير المهتمة بهذا الفن.

المسرح القومي... الإطار المؤسسي

على وقع التطورات الاجتماعية والسياسية في خمسينيات القرن العشرين، شهد عام ١٩٥٩ تأسيس المسرح القومي السوري تحت إشراف وزارة الثقافة، كجهة رسمية تضم معظم الفرق المسرحية في البلاد، وتعمل على تنظيم النشاط المسرحي بشكل ممنهج. قاد الفنان نهاد قلعي ورفاقه هذه المؤسسة الفنية الرائدة، التي قدّمت أعمالاً مسرحية متنوعة بين الكلاسيكي والمسرح العربي الحديث، مما أسهم في إرساء قواعد فنية قوية. وبرز في الستينيات جيل جديد من المخرجين والممثلين الأكاديميين الذين رفعوا من المستوى الفني وأعادوا هيكلة البنية المسرحية في سوريا.

العصر الذهبي: سعد الله ونوس

شكلت سبعينيات القرن العشرين محطة ذهبية في تاريخ المسرح السوري، بفضل الكاتب المسرحي الكبير سعد الله ونوس الذي أطلق نهضة فكرية وفنية جديدة، حاملاً فكر نقدي سياسي جريء. قدم ونوس أعمالاً مثل «حفلة سمر من أجل ٥ حزيران» و«مغامرة رأس المملوك جابر» و«الملك هو الملك»، التي دمج فيها التراث الشعبي مع الرموز السياسية، وقدم من خلالها نقداً لاذعاً للواقع العربي ومجتمعاته، مجسداً التحولات الاجتماعية والسياسية بشكل درامي فريد. لقد شكلت أعماله منعطفاً جذرياً في المسرح السوري، حيث تفاعل الجمهور مع الواقع المعاش من خلال لغة فنية ثرية وحية.

المسرح العسكري... منبر التوعية

في بداية الستينيات، تأسس المسرح العسكري كجزء من جهود التثقيف الفني داخل المؤسسة العسكرية، بهدف نقل الرسائل الوطنية والتوعوية عبر فن المسرح. قدم هذا المسرح أعمالاً هامة مثل «العطر الأخضر» و«سيف المنافقين»، وشارك فيه نجوم كبار مثل محمود جبر، منى واصف، وسعد الدين بقدونس. كان المسرح العسكري جسراً يربط بين المؤسسة العسكرية والمجتمع المدني، ناقلاً القضايا الوطنية والفكرية بطريقة فنية مبتكرة.

من المحلية إلى العالمية

في العقود الأخيرة، شهد المسرح السوري تحولات وتطورات جديدة، حيث برزت تجارب مسرحية مبتكرة مثل المسرح الجوال والمسرح التجريبي، مع ظهور أسماء بارزة كرياض عصمت وفرحان بلبل ونوار بلبل، الذين ساهموا في تعزيز حضور المسرح السوري على الساحة الدولية، وفتحوا له أبواب المشاركة في مهرجانات عربية وعالمية، مما أضاف أبعاداً جديدة لهذا الفن العريق.

خلاصة

المسرح السوري ليس مجرد عرض على خشبة المسرح، بل هو سجل حي ينبض بالتاريخ الاجتماعي والسياسي والثقافي لسوريا. هو قصة عشق وانتصار للإبداع، وتجربة إنسانية فريدة تعكس روح دمشق، وحلب، وسائر مدن سوريا، من مقاهي القرن التاسع عشر إلى مسارح العالم في القرن الحادي والعشرين. هو تاريخ مشرق من الشغف والإصرار، وإرث فني خالد يثبت أن الفن قادر على عبور حدود الزمان والمكان، ليبقى صوت سوريا حيّاً في ذاكرة الإنسانية.

القدموس... أسطورة فينيقية بين الجبل والبحر

طرطوس/ ا. ن

تقع مدينة القدموس في محافظة طرطوس، ضمن السلسلة الجبلية الساحلية، على الطريق الواصل بين بانياس ومصياف، وتبعد نحو ٦٥ كيلومتراً عن مدينة طرطوس. يحدها من الجنوب منطقة الشيخ بدر، ومن الشرق محافظة حماة. تمتد جغرافياً بشكل واسع؛ إذ تبلغ المسافة بين حدودها الجنوبية الغربية والشمالية الشرقية أكثر من ٥٠ كيلومتراً، وبين حدودها الغربية والشرقية نحو ٣٠ كيلومتراً. المدينة تطل على ممر بانياس – مصياف، محاطة بالسهول والجبال، وتنتشر حولها الطبيعة الساحرة التي تمنحها مشهداً خلاباً من كل الجهات. وهي مركز ناحية القدموس، التي تتبع لها إدارياً ٦٧ بلدة وقرية ومزرعة.

مناخ القدموس معتدل صيفاً وبارد شتاءً، حيث تتساقط الثلوج بكثافة لتغطي المدينة وجبالها. تنتشر على مدرجاتها وسفوحها الأشجار المثمرة مثل التفاح واللوز والزيتون، ما يجعلها منطقة زراعية مهمة.

اسم القدموس يعود إلى الإله الفينيقي «قدموس»، وتروي الأسطورة السورية القديمة أنّه ركب البحر باحثاً عن شقيقته «أوروبا» التي اختطفها الإله زيوس، وذهب من سوريا إلى بلاد الإغريق إنّه ابن أجينور ملك صور الفينيقي، وشقيق كل من فينيق وقيلكس وأوروبا. عندما خطف زيوس شقيقته أوروبا وطار بها إلى مملكته، انطلق قدموس في رحلة طويلة باحثاً عنها. وصل إلى مدينة دلفي الإغريقية وطلب من الإله أبوللو أن يدله على مكانها، فنصحه بتتبع البقرة المقدسة التي ستحدد له موقع مملكته الجديدة. توقفت البقرة في موقع أنشئت عليه لاحقاً مدينة «كادميا»، التي عرفت

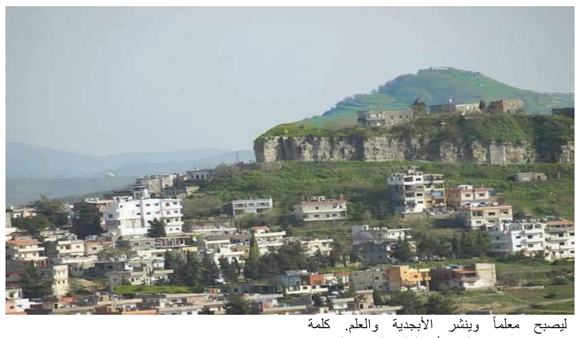

باسم «طيبة». هناك قتل قدموس الأفعى العملاقة التي كانت تحرس نبع الإله أريس، بإرشاد من ربة الحكمة أثينا التي أمرته بنزع أسنان الأفعى ونثرها، لتنمو منها لاحقاً أولى سلالات سكان طيبة.

قبل أن يصبح ملكاً، خدم قدموس الإله أريس ثمانية أعوام تعويضاً عن قتل أفعاه. وبعد المصالحة، زوجه أريس من ابنته هارمونيا ابنة أفروديت، بحفل أسطوري قدمت فيه أثينا ثوباً رائعاً للعروس، فيما أهدتها أفروديت عقداً صنعه هيفايستوس إله الحدادة. رزق الزوجان بخمس أبناء، أربع بنات وابن واحد، لكن حياة بناته انتهت بمآسٍ متلاحقة.

الأسطورة تستكمل حلقاتها بمسار درامي مأساوي ارتبط بنسل قدموس: ابنته «سيميله» أحبها زيوس فحملت منه بديونيسوس، إله الخمرة والمرح، لكن زوجته هيرا قتلتها غيرةً. أخرج زيوس الجنين وخبأه في فخذه حتى اكتمل نموه. بقية بنات قدموس تعرضن لمصائر مأساوية: إنو ألقت بنفسها مع ابنها في البحر، وأغاوة قتلت ابنها بينتيوس في حالة جنون حرّضتها عليها طقوس ديونيسوس. حتى أحفاد قدموس مثل أوديبوس ارتبطوا لاحقاً بمصير طيبة المأساوي.

في القدموس اليوم آثار تاريخية بارزة أهمها «قلعة القدموس»، التي ترتفع نحو ١٠٠٠ متر عن سطح البحر، وتبعد ٣٠ كيلومتراً شرق بانياس و٧٠ كيلومتراً شمال شرق طرطوس. القلعة مبنية على مرتفع صخري طبيعي معزول، تحيط بها أبنية حجرية وإسمنتية حديثة. في منتصفها بناء حجري قديم مدخله بعقد حجري يؤدي إلى قناة داخلية تقوم على راكائز حجرية سداسية، وفيها غرف بعقود حجرية وشرفات تطل على الجهات المحيطة.

كما تضم المنطقة العديد من المواقع الطبيعية والسياحية مثل جبل القصبون وقلعة الكيف والكهوف والمدافن القديمة وغابة الشعرة وجبل المولى حسن وغابة حمام واصل وغابة تلة وسد الصوراني وعين الريس وجبل النبي شيت. وتعد القدموس مركزاً مثالياً للرحلات والسياحة البيئية في الساحل السوري، بما يجمعه من طبيعة ساحرة، تاريخ عريق، وأساطير خالدة تربطها بماضي

ألوان الماضي تنبض بالحياة... رحلة نفخ الزجاج التقليدي في دمشق بين الإرث والتحديات

تعتبر مهنة صناعة الزجاج التقليدي ونفخ الزجاج في دمشق وسوريا من أقدم وأعرق الحرف اليدوية التي تزخر بها المنطقة، وتحمل في طياتها تاريخًا عريقًا يمتد لآلاف السنين. هذه الحرفة لم تكن مجرد صناعة تقليدية، بل شكلت جزءًا هامًا من الهوية الثقافية والتراث الفني السوري، ورمزًا للإبداع والحرفية الدقيقة، وتطورت عبر العصور لتواكب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والفنية، محافظة على روحها الأصيلة رغم التحديات المختلفة.

أصول الحرفة وتطورها في العصور القديمة

بدأت صناعة الزجاج في بلاد الشام منذ العصور الفينيقية، حيث كانت دمشق مركزًا هامًا لصناعة الأواني الزجاجية. الفينيقيون، الذين كانوا معروفين بتجارتهم ومهاراتهم الحرفية، طوروا تقنيات متقدمة في صهر الزجاج وتشكيله، مما جعل منتجاتهم تحظى بشهرة واسعة في الأسواق الإقليمية والعالمية آنذاك.

في الحقبة الرومانية والبيزنطية، استمر تطور صناعة الزجاج في دمشق، حيث أصبحت الأواني الزجاجية تستخدم في المنازل، والمعابد، والقصور. وقد اتسمت هذه المرحلة باستخدام تقنيات متقدمة في النفخ اليدوي، بالإضافة إلى تنويع الأشكال والألوان.

العصور الإسلامية وازدهار الحرفة في دمشق

مع دخول العصور الإسلامية، وتحديدًا في فترة الدولة الأموية والعباسية، شهدت صناعة الزجاج في دمشق ازدهارًا كبيرًا. دمشق، كعاصمة الدولة الأموية، أصبحت مركزًا فنيًا وثقافيًا هامًا، وازدهرت الحرف التقليدية بما فيها صناعة الزجاج في دمشق تحديات كبيرة، خاصة مع ظهور الصناعة الحديثة والتقنيات الجديدة في إنتاج الزجاج. الورش التقليدية بدأت تندثر، وحلت محلها المصانع التي تعتمد على الإنتاج الضخم والآلي.

رغم ذلك، استمر عدد قليل من الحرفيين في الحفاظ على هذه الحرفة التراثية، محافظين على التقنيات التقليدية التي تتطلب مهارات يدوية عالية وصبرًا كبيرًا. ومن أشهر الورش التقليدية «خان الزجاج» في دمشق القديمة، حيث لا يزال الحرفيون يمارسون فنون النفخ اليدوي في أفران تقليدية.

التقنيات المستخدمة في صناعة الزجاج التقليدي

تبدأ عملية صناعة الزجاج التقليدي بتجميع المواد الخام، ومنها الرمال النقية، والصودا، والكالسيوم، ثم يتم صهرها في أفران خاصة عند درجات حرارة تصل إلى حوالي ١٢٠٠ درجة مئوية. بعد صهر الزجاج يصبح سائلاً ومرناً، ويبدأ الحرفي بنفخه باستخدام أنبوب معدني طويل.

هذه العملية تحتاج إلى دقة عالية، حيث يتحكم الحرفي في شكل وحجم القطعة بفمه وأدواته اليدوية، مكونًا أشكالاً مختلفة من الأواني مثل الكؤوس، والمزهريات، والصحون. تتميز الأواني النهائية بألوانها الزاهية مثل الأزرق والأخضر والزمرجي، بالإضافة إلى الزخارف المزخرفة يدويًا باستخدام تقنيات التلوين والطلاء بالذهب.

مهنة نفخ الزجاج في دمشق اليوم

اليوم، تواجه مهنة نفخ الزجاج في دمشق العديد من التحديات التي تهدد استمرارها، منها ارتفاع تكاليف الإنتاج، وتراجع عدد الحرفيين الذين يتقنون هذه الحرفة، بالإضافة إلى ضعف الدعم الحكومي والمجتمعي. ورغم ذلك، ما زالت هناك ورش صغيرة تحاول الحفاظ على هذا التراث، وينقل الحرفيون مهاراتهم إلى الأجيال الجديدة.

تُعد ورشة «خان الزجاج» نموذجًا حيًا على هذا النضال للحفاظ على الحرفة، حيث يستمر الحرفي محمد الحلاق في ممارسة المهنة، معلمًا أبنائه وأحفاده فنون صناعة الزجاج اليدوي.

إدراج مهنة نفخ الزجاج على قائمة التراث الثقافي العالمي

في خطوة هامة للاعتراف بأهمية هذه الحرفة، أعلنت منظمة اليونسكو في ديسمبر ٢٠٢٣ إدراج مهنة نفخ الزجاج التقليدي في سوريا على قائمة التراث الثقافي غير المادي للبشرية. هذا الإدراج يشكل دعوة للحفاظ على هذه الحرفة وتوفير الدعم اللازم لضمان استمرارها كجزء أساسي من الهوية السورية.

الزجاج.

تميزت هذه الفترة باستخدام تقنيات فنية دقيقة، حيث بدأ الحرفيون يزينون الزجاج بنقوش وزخارف عربية إسلامية، مستخدمين الوانًا طبيعية وأحيانًا الذهبية. كما كانت الأواني الزجاجية المصنوعة في دمشق تزين المنازل والقصور والمساجد، مما أضاف لمسة جمالية وفنية عالية.

القرن العشرين والتحديات الحديثة

مع دخول القرن العشرين، واجهت مهنة نفخ الزجاج»، التقت فريقنا بالحرفي محمد الحلاق، الذي ورث مهنة نفخ الزجاج عن أجداده، ليحكي لنا قصة هذا الفن العريق، والتحديات التي تواجهه.

منذ متى وأنت تمارس هذه الحرفة؟ وكيف دخلت عالم نفخ الزجاج؟ «بدأت منذ أكثر من ثلاثين سنة، تعلمت المهنة على يد والدي، وهو بدوره ورثها عن جدي. كانت الحرفة جزءًا من حياتنا اليومية، وكبرت وأنا أتنفس رائحة الزجاج المنصهر وأرى الألوان تنبثق من أفران الورشة.»

ما الذي يميز نفخ الزجاج التقليدي عن صناعة الزجاج الحديثة؟ «الزجاج التقليدي يحمل بصمة اليد، كل قطعة فريدة بتفاصيلها، والألوان والزخارف تُضاف يدويًا، بعكس الزجاج المصنع آليًا الذي يخلو من الروح. نحن نصنع قصصًا وأحاسيس في كل قطعة.»

ما هي أبرز التحديات التي تواجهكم اليوم؟ «التكاليف مرتفعة جدًا، والمواد نادرة، بالإضافة إلى قلة الدعم المادي والمعنوي. الشباب لا يندمجون في المهنة كثيرًا بسبب صعوبتها وقلة فرص الربح. نحاول الحفاظ على المهنة، لكن الطريق طويل.»

كيف ترى مستقبل هذه الحرفة؟ «أمل أن يعود الاهتمام بها، خصوصًا بعد إدراجها في قائمة التراث العالمي. علينا نحن وأصحاب القرار أن نعمل معًا لتدريب الأجيال الجديدة وتوفير الدعم، لأن هذه المهنة ليست فقط صناعة، بل تاريخ وحضارة.»

لذلك، يجب العمل على توفير الدعم المالي والفني للورش، وتشجيع التدريب والتعليم الحرفي، بالإضافة إلى الترويج للمنتجات على المستويين المحلي والدولي.

مهنة نفخ الزجاج التقليدي في دمشق وسوريا ليست مجرد حرفة، بل هي شهادة حية على تاريخ طويل من الإبداع والحرفية والفن. على الرغم من التحديات المعاصرة، فإن الحفاظ على هذه الحرفة هو واجب ثقافي وأخلاقي تجاه الأجيال القادمة، لضمان بقاء هذا التراث النفيس حيًا ومزدهرًا في قلب الحضارة السورية.

أهمية الحفاظ على الحرفة وتطويرها

تأتي أهمية الحفاظ على مهنة نفخ الزجاج التقليدي ليس فقط من الناحية الثقافية، بل أيضًا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يمكن أن تسهم في دعم السياحة الثقافية وتنمية الصناعات اليدوية المحلية.

وفي مقابلة للسوري مع الحرفي محمد الحلاق: آخر الأوصياء على فن نفخ الزجاج في قلب دمشق القديمة، وفي ورشة صغيرة تتوسط أزقة «خان

رغم الإدانات الأوروبية الواسعة.. إسرائيل تقرر احتلال قطاع غزة بالكامل

بعد موافقة مجلس الوزراء الإسرائيلي المصغر على خطة السيطرة على مدينة غزة ضمن خطة احتلال القطاع بالكامل، قال مكتب نتنياهو «يستعد الجيش الإسرائيلي للسيطرة على مدينة غزة».

وحسب التقارير الصحفية تتضمن الخطة إخلاء غزة من الفلسطينيين وشن هجوم بري عليها.

وفي مقابلة مع قناة «فوكس نيوز» الأميركية، زعم نتنياهو إنه لا نية لديه للاحتفاظ بالقطاع وحكمه، وإن إسرائيل «تريد تسليمه لقوات عربية لا تهددها».

وأثار الإعلان عن الخطة معارضةً واسعةً داخل إسرائيل، ووصف زعيم المعارضة يائير لابيد الخطة بأنها «كارثة» ستؤدي إلى مقتل الرهائن والجنود، وقال إنها تتعارض مع الرأي العسكري والأمني، فيما اعتبر رئيس الوزراء السابق بيني غانتس الخطة «فشلاً سياسياً» يبدد إنجازات الجيش، وحذر رئيس الأركان إيال زامير من تبعات العملية.

وقال منتدى عائلات الرهائن الإسرائيليين إن الحكومة «حكمت بالإعدام على الرهائن وتخلت عنهم»، وحذر من أن حياة العشرين الذين يعتقد أنهم ما زالوا على قيد الحياة ستكون في خطر.

كما وقّع نحو ٣٠٠ مهندس معماري ومخطط إسرائيلي عريضة بعنوان «أوقفوا التدمير، نعم لإعادة إعمار غزة». طالبوا فيها بوقف خطط السيطرة على مدينة غزة.

حماس ترد

في ردها على قرار احتلال غزة، قالت حركة حماس «إن نتنياهو وحكومته يتجاهلون أرواح الأسرى ويعلمون أن توسيع العدوان في غزة سيؤدي إلى التضحية بهم».

وأضافت الحركة في بيان أن القرار يفسر انسحاب إسرائيل المفاجئ من المفاوضات التي كانت «على وشك التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار».

واكدت أن «ما أقرّه المجلس الوزاري الصهيوني من خطط لاحتلال مدينة غزة وإجلاء جميع سكانها، يشكّل جريمة حرب مكتملة الأركان تخطّط حكومة الاحتلال الفاشي لتنفيذها، استمراراً لسياسة الإبادة والتهجير القسري، والممارسات الوحشية التي ترقى إلى جريمة التطهير العرقي بحق شعبنا الفلسطيني».

وبحسب البيان فإن تلاعب الاحتلال بالألفاظ واستبداله مصطلح «احتلال» بمصطلح «سيطرة»، ليس سوى التفاف مفضوح للهروب من مسؤوليته القانونية عن تبعات جريمته الوحشية ضد المدنيين، ويمثل في ذات الوقت اعترافاً ضمنياً بأن مخططه يمثل انتهاكاً لاتفاقيات جنيف، وتهديداً مباشراً لحياة نحو مليون فلسطيني في المدينة.

وحذرت الحركة الاحتلال من أن هذه المغامرة الإجرامية ستكلفه ثمناً باهظاً، ولن تكون نزهة، وقالت «شعبنا ومقاومته عصيّان على الانكسار أو الاستسلام، وستبوء خطط نتنياهو وأطماعه وأوهامه بالفشل الذريع».

وطالبت الولايات المتحدة والمحاكم الدولية بتحمل المسؤولية الأخلاقية والقانونية والعمل على وقف مخطط إسرائيل.

إدانات أوروبية

أدان وزراء خارجية أستراليا وألمانيا وإيطاليا ونيوزيلندا وبريطانيا قرار شن عملية عسكرية جديدة واسعة النطاق في قطاع غزة.

وقال الوزراء في بيان مشترك «الخطط التي أعلنتها حكومة إسرائيل تنذر بانتهاك القانون الإنساني الدولي».

وأضاف البيان «نحن متحدون في التزامنا بتنفيذ حل الدولتين من خلال مفاوضات».

ودعا وزراء خارجية هذه الدول إسرائيل إلى إيجاد حلول عاجلة لتعديل نظام تسجيل المنظمات الإنسانية الدولية الذي وضعته مؤخرا.

كما حذر مستشار الرئيس الفرنسي لشؤون الشرق الأوسط عوفر برونشتاين من أن خطط رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لاحتلال قطاع غزة بالكامل وتهجير سكانه «ستؤدي إلى وضع دراماتيكي يمكن أن يصبح كارثياً على كل المستويات».

وأشار برونشتاين إلى أن فرنسا والاتحاد الأوروبي سيتخذان موقفاً موحداً لمنع تنفيذ هذه الخطوة، إذا انتقلت إسرائيل إلى مرحلة التنفيذ العملي.

وأكد المسؤول الفرنسي أن بلاده «ستتخذ التدابير المناسبة لإفهام إسرائيل أنه ليس بإمكانها الذهاب أبعد في الاحتلال الكامل لقطاع غزة».

وكشف عن وجود العديد من الأوراق التي يمكن استخدامها للضغط على إسرائيل، وشدد على أن «الرسالة ستصل للحكومة الإسرائيلية عبر جميع القنوات الضرورية».

سيطرة أم احتلال

قالت صحيفة يديعوت أحرونوت إن مجلس الوزراء لم يستخدم كلمة احتلال، بل استخدم بدلاً منها كلمة سيطرة، لأسباب قانونية تتعلق بالمسؤولية تجاه السكان المدنيين، ونقلت عن مسؤول إسرائيلي قوله «إن النية هي احتلال غزة بينما السيطرة هو التعريف الرسمي فقط».

وأضافت الصحيفة أن رئيس الأركان إيال زامير كان الأشد رفضا لخطة احتلال غزة، وأضافت أن مواجهات حادة اندلعت بينه وبين الوزراء خلال جلسة المجلس السياسي والأمني.

وأشارت إلى أن زامير شدد في الجلسة على أنه «لا يوجد حل إنساني لنقل مليون شخص، وأن كل شيء سيكون معقداً».

وكانت الصحيفة قد قالت قبل ذلك إن زامير اعترض على الخطة، وقال إنها قد تستغرق عامين، وستعرض الجنود للقتل وحياة الأسرى للخطر.

وفي السياق، قال زعيم المعارضة الإسرائيلية يائير لبيد إن قرار المجلس الوزاري المصغر الإسرائيلي كارثة، وإن «هذا هو ما تريده حركة حماس».

وبدوره، اعتبر رئيس حزب إسرائيل بيتنا أفيغدور ليبرمان قرار مجلس الوزراء دليلاً على أن «قرارات الحياة والموت تتخذ خلافاً لاعتبارات الأمن وأهداف الحرب».

الدستور القادم في سوريا، وقضاياه الحساسة

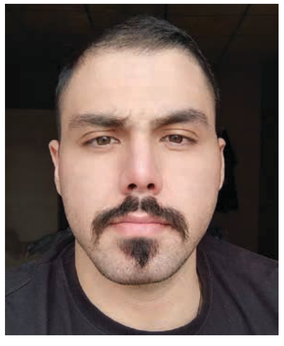

يمر عبر بناء دولة لامركزية عادلة، تعكس التنوع السوري بدلاً من محوه.

واختتم مشيراً إلى أن نجاح أي عملية انتقال سياسي في سوريا مرهون بدستور يعترف بالتنوع القومي والديني، ويؤسس لنظام لامركزي ديمقراطي يضمن مشاركة فعلية لكل المكونات، وأن تجاهل هذه المبادئ سيعني استمرار دوامة الصراع، بينما الالتزام بها يمكن أن يفتح الباب أمام سوريا موحدة وقوية، قائمة على العدالة والمساواة والشراكة الحقيقية بين جميع أبنائها.

بعد سقوط النظام السوري ودخول البلاد مرحلة سياسية جديدة، يبرز ملف الدستور كأحد أكثر القضايا حساسية وإثارة للجدل، فالخلاف لا يقتصر على شكل الحكم وصلاحيات السلطات، بل يمتد إلى هوية الدولة القادمة، هل ستكون علمانية تفصل الدين عن السياسة، أم ذات طابع إسلامي يستند إلى الشريعة؟ وبين هذين الطرحين، تقف تيارات أخرى تدعو إلى صيغة وسطية تراعي التعدد الديني والعرقي في البلاد.

ومع بدء النقاشات الوطنية حول شكل الدستور السوري الجديد بعد سقوط النظام، تطرح الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا رؤيتها لمستقبل البلاد بوصفها تجربة سياسية وإدارية قائمة على اللامركزية والتعددية، وترى أن صياغة الدستور ليست مسألة تقنية فقط، بل هي فرصة لإعادة بناء الدولة على أسس تضمن المساواة والاعتراف بحقوق جميع المكونات القومية والدينية، بعيداً عن احتكار السلطة أو الإقصاء.

عزام الكليب عضو الحزب التقدمي الديمقراطي أكد على إن أي محاولة لتعديل دستور النظام السابق لن تلبي طموحات السوريين، معتبراً أن روح ذلك الدستور قائمة على المركزية الشديدة وإقصاء المكونات، لذلك يدعو إلى صياغة دستور جديد بالكامل عبر جمعية تأسيسية تمثل جميع السوريين، بما فيهم ممثلو الأقاليم والإدارات المحلية، واللاجئون والمهجرون في الخارج.

وأضاف، أرى أن شكل الدولة القادمة يجب أن يكون اتحادياً أو لامركزياً ديمقراطياً، بحيث تتمتع كل منطقة بصلاحيات واسعة في إدارة شؤونها المحلية، مع الحفاظ على وحدة البلاد وسيادتها، واعتبر أن هذا النموذج هو الضمان الحقيقي للاستقرار، خاصة في بلد متعدد القوميات والأديان مثل سوريا.

وفيما يتعلق بالدين، دعا إلى دستور علماني يفصل الدين عن الدولة، مع ضمان حرية ممارسة جميع الشعائر الدينية وحماية أماكن العبادة، وأكد أن الدولة يجب أن تكون محايدة تجاه الأديان والمذاهب، وألا تفرض أي هوية دينية على المواطنين، حفاظاً على التعايش المشترك بين مختلف المكونات.

وأردف، أن قضية المرأة يجب أن تكون بنداً أساسياً في الدستور الجديد، ويجب اعتماد مبدأ المساواة الكاملة بين الجنسين، وضمان نظام الرئاسة المشتركة (رجل وامرأة) في جميع المؤسسات، إضافة إلى إلزام الدولة باتخاذ إجراءات لحماية النساء من العنف، وضمان مشاركتهن المتساوية في صنع القرار السياسي والاقتصادي.

وشدد، على أن الاعتراف الدستوري بحقوق الكرد، والأشوريين، والسريان، والأرمن، والعرب، وباقي المكونات، هو شرط أساسي لبناء سوريا جديدة، وتشمل هذه الحقوق استخدام اللغات الأم في التعليم والإعلام، وحماية التراث الثقافي، وتمثيل الأقليات في مؤسسات الحكم، كما يجب الاعتراف القانوني بالإيزيديين وباقي الأقليات الدينية وضمان حقوقهم

وحذر الكليب من أن تجاهل هذه المبادئ قد يعيد إنتاج الصراعات والانقسامات التي عاشتها البلاد لعقود، وهي تشير إلى أن تجارب دول أخرى، مثل العراق بعد ٢٠٠٣ وتونس بعد الثورة، أظهرت أهمية إشراك جميع المكونات في صياغة الدستور لتجنب عودة الاستبداد أو الانقسام.

وأكد قائلاً: الدستور القادم ليس مجرد وثيقة قانونية، بل هو عقد اجتماعي جديد يحدد طبيعة سوريا كدولة ديمقراطية تعددية، تضمن المساواة بين الجنسين، وتحمي الحريات الدينية، وتقر بحقوق جميع المكونات، وأن الطريق إلى الاستقرار الدائم

السلم الأهلي في ريفي حمص وحماة.. محاولات للإصلاح بعد تصدع اجتماعي خطير

تقرير/ جمانة الخالد

في ظل الأوضاع المتوترة التي يشهدها الريف في محافظتي حمص وحماة، تبرز محاولات جادة لإعادة بناء السلم الأهلي بعد أشهر من التوترات الدامية التي هزت تماسك المجتمع. فمنذ مطلع عام ٢٠٢٥، شهدت قرى وبلدات الريف سلسلة من الأحداث الأمنية التي خلّفت جراحاً عميقة وفتتت النسيج الاجتماعي الذي كان لسنوات رمزاً للتعايش بين المكونات المختلفة. الحكومة السورية، مدركةً خطورة الوضع، سارعت إلى تشكيل لجان مصالحة محلية وعقد اجتماعات مع وجهاء المناطق في محاولة لاحتواء الأزمة، لكن الطريق إلى استعادة الثقة بين الأهالي ما يزال طويلاً وشائكاً.

بدأت الأحداث بالتصاعد في ريف حمص الشمالي وريف حماة الغربي، حيث اندلعت اشتباكات مسلحة بين مجموعات متناحرة على خلفيات متعددة، بعضها انتقامي وبعضها الآخر طائفي. وقد أسفرت هذه الاشتباكات عن سقوط عشرات الضحايا بين قتلى وجرحى، ناهيك عن عمليات النزوح التي طالت عائلات كثيرة خشية على حياتها.

في قرية العشارنة بريف حمص، على سبيل المثال، تحول نزاع محلي حول أراض زراعية إلى مواجهات دامية امتدت إلى قرى مجاورة، مما دفع الأهالي إلى إغلاق منازلهم واللجوء إلى مناطق أكثر أمناً. وفي ريف حماة، تكررت حوادث الاغتيالات والهجمات المسلحة التي استهدفت شخصيات من كلا الطرفين، مما زاد من حدة الاحتقان وزعزعة الأمن.

ردّاً على الاحتقان، أعلنت الحكومة في وقت سابق عن تشكيل «لجنة السلم الأهلي»، ضمت نخبة من المشايخ والوجهاء والناشطين الاجتماعيين، بهدف فتح حوارات مصالحة وتقصي الحقائق حول الأحداث الأخيرة. وقد عقدت اللجنة سلسلة من الجلسات في قرى مثل الحولة وتلبيسة ومورك بريف حمص، وكذلك في صوران وكفر زيتا بريف حماة، حيث استمعت إلى شهادات الأهالي وحاولت تقديم حلول وسطى للأزمات العالقة.

كما شكّلت خلايا مصالحة صغيرة في كل قرية لتسهيل عودة النازحين ومتابعة قضايا المفقودين والمعتقلين.

لكن جهود اللجنة واجهت شكوكاً كبيرة من قبل العديد من الأهالي، الذين يرون أن بعض أعضائها لا يتمتعون بالحياد الكافي أو أنهم مرتبطون بأطراف النزاع. ففي قرية تلدو بريف حمص، رفض عدد من العائلات المشاركة في جلسات المصالحة، معتبرين أن العدالة يجب أن تسبق أي حديث عن العفو أو التسامح. يقول أبو محمد، أحد سكان القرية: «كيف نتصالح ونحن نرى قتلة أبنائنا يمرون أمامنا في الشارع دون محاسبة؟ المصالحة يجب أن تقوم على الحق، لا على التنازل عن الحقوق».

الأمر نفسه يتكرر في ريف حماة، حيث يرى كثيرون أن اللجنة لم تقدم ضمانات كافية لعدم تكرار العنف. فبحسب سامر الحسين، وهو مدرس من قرية التلطامنة، فإن «الخطاب الطائفي ما يزال حاضراً بقوة، خاصة على وسائل التواصل الاجتماعي، حيث تنتشر صفحات تذكي النعرات وتستحضر جراح الماضي». ويضيف أن «غياب العدالة وتباطؤ الحكومة في محاسبة المجرمين يزيدان من حالة اليأس بين الشباب، الذين قد يلجؤون إلى العنف كحل وحيد».

من جهتها، تحاول الحكومة تعزيز الأمن في المناطق المتوترة من خلال نشر نقاط عسكرية وإجراءات تفتيش مشددة، لكن هذه الإجراءات تلقى انتقادات من بعض الأهالي الذين يعتبرونها «عقاباً جماعياً»، حلاً جذرياً. ففي بلدة القصير، اشتكى السكان من أن الحواجز الأمنية تعيق حركتهم اليومية وتزيد من شعورهم بالعزلة. بينما يرى آخرون، مثل الشيخ علي الدرويش من ريف حماة، أن «الحل الأمني وحده غير كاف، بل يجب أن يرافقه إصلاح اقتصادي واجتماعي يقطع الطريق على المروجين للفتنة».

وفي محاولة لاحتواء الأزمة، أطلق عدد من الناشطين والمثقفين في الريف مبادرات مجتمعية تهدف إلى تعزيز التعايش، مثل إقامة مهرجانات ثقافية مشتركة

وورش عمل للشباب من مختلف المكونات. ففي بلدة تلبيسة، نظمت مجموعة من النساء جلسات حوار بين العائلات المتضررة، بينما أطلق شباب قرية الكفير بريف حماة حملة لتنظيف الشوارع وإصلاح المنازل المتضررة كرسالة للوحدة. هذه المبادرات، رغم محدوديتها، تلقى ترحيباً واسعاً، لكنها تبقى بحاجة إلى دعم حكومي ومؤسساتي لضمان استمراريتها.

لكن التحدي الأكبر يبقى في الجانب الاقتصادي، حيث يعاني ريفا حمص وحماة من تردي الخدمات الأساسية وارتفاع معدلات البطالة، مما يغذي السخط الاجتماعي. فالكثير من الشباب العاطلين عن العمل يجدون أنفسهم عرضة للتجنيد من قبل الجماعات المسلحة أو الوقوع في براثن الجريمة المنظمة. تقول أم ياسر، وهي سيدة من ريف حمص: «لو كانت هناك فرص عمل، لما فكر أبناؤنا في حمل السلاح. الفقر هو الذي يدفع الناس إلى التطرف».

في هذا السياق، يؤكد الخبير الاقتصادي الدكتور نزار عطية أن «إعادة بناء السلم الأهلي يجب أن ترافقه خطط تنموية حقيقية، مثل إعادة تأهيل البنية التحتية وتشجيع الاستثمارات الصغيرة». ويضيف أن «الحكومة مطالبة بخطوات سريعة لإنعاش الاقتصاد المحلي، لأن استمرار الأزمة المعيشية سيؤدي حتماً إلى تفجير الأوضاع من جديد».

رغم كل هذه التحديات، فإن هناك بصيص أمل في أن يتمكن أهالي الريف من تجاوز محنتهم، خاصة مع ظهور أصوات معتدلة تدعو إلى الحوار وتجنب الانجرار إلى العنف. فكما يقول المختار أبو رامي من قرية الغرافة بريف حماة: «نحن جيران منذ مئات السنين، ولن تدمر هذه العلاقة أحداث أشهر. المهم أن نتعلم من أخطائنا ونبني مستقبلاً أفضل لأولادنا».

ويتوقف نجاح جهود المصالحة في ظل استمرار العوامل المهددة للسلم الأهلي على مدى جدية الحكومة في معالجة الملفات العالقة، من محاسبة المجرمين إلى إصلاح الخدمات، وكذلك على إرادة الأهالي أنفسهم في تجاوز مرارة الماضي. فالسلم الأهلي ليس قراراً فوقياً، بل عملية مجتمعية معقدة تحتاج إلى وقت وصبر، وإلى إيمان الجميع بأن التعايش هو الخيار الوحيد لضمان مستقبل آمن للجميع.

مخلفات القتال تهدد حياة المدنيين بعد سنوات من الصراع في درعا

درعا/ رجاء مختار

بينما كان أبو محمد يقود سيارته القديمة عبر الطريق الترابي المؤدي إلى بلدة الكرك الشرقي، سمع دوي انفجار هز الأرض من حوله. لحسن الحظ، نجا الرجل الخمسيني بأعجوبة، لكن سيارته تحولت إلى حطام مشتعل.

«ظننت أن الحرب انتهت»، يقول أبو محمد وهو يفرك ذراعه المجروح، «لكن يبدو أن مخلفاتها ستطاردنا لسنوات»، الحادث الذي وقع قبل أيام لم يكن الأول ولن يكون الأخير في ريف درعا الشرقي، حيث تتحول الطرقات والأراضي الزراعية إلى حقول ألغام غير مرئية تهدد حياة السكان يومياً.

كان المشهد في موقع الانفجار مروعاً. قطع معدنية متناثرة، إطارات محترقة، وزجاج مهشم في كل مكان. السيارة التي تبين لاحقاً أنها تعود لعائلة من السويداء، تحولت إلى كومة من الحديد المشوه.

«الحمد لله على السلامة»، يقول أحد سكان البلدة الذي هرع إلى مكان الحادث، «لكن هذا الطريق أصبح رهاناً مع الموت، كل يوم نسمع عن انفجار جديد، إما لغم أو ذخيرة غير منفجرة».

يقول علي، دكتور في مستشفى درعا الوطني، إنهم يستقبلون شهرياً ما لا يقل عن ٣-٥ حالات إصابة بسبب مخلفات الحرب.

ويسرد الطبيب المرهق «أسوأ الحالات هي تلك التي يكون الضحايا فيها من الأطفال»، «فهم لا يميزون بين اللعب والخطر»، قبل أسبوعين فقط، قتل طفل في العاشرة من عمره ثلاث أصابع من يده عندما التقط شيئاً ظنه لعبة، فإذا به عبوة ناسفة صغيرة.

حتى الأراضي الزراعية لم تسلم من هذه الكارثة. المزارع خالد من قرية غصم يروي كيف فقد ثلاثة من أغنامه عندما انفجر لغم مدفون في أرضه.

يقول الرجل الخمسيني بحسرة «زرعت هذه الأرض طوال حياتي»، «والآن أخاف أن أخطو فيها خشية أن تنفجر بي». كثيرون مثله اضطروا إلى التخلي عن أراضيهم خوفاً من المخلفات الحربية، مما أثر سلباً على مصادر رزقهم.

وفي أحياء المدينة، حيث تتحول مخلفات الحرب إلى مصدر رعب يومي. تصف أم يوسف، سيدة أربعينية من حي المنشية، كيف عثر ابنها على قنبلة يدوية قديمة بين أنقاض بناء مجاور.

وتروي وهي ترتجف: «الطفل ظنها لعبة وأراد أن يلعب بها»، وتضيف: «لحسن الحظ، تدخل الجيران في الوقت المناسب». مثل هذه الحوادث أصبحت جزءاً من الحياة اليومية في درعا، حيث تختلط أنقاض المباني المدمرة بالذخائر غير المنفجرة.

كذلك المدارس ليست بمنأى عن الخطر. مديرة مدرسة الزهراء الابتدائية تروي كيف اضطرت إلى إلغاء حصة الرياضة بعد العثور على قطع معدنية غريبة في ساحة المدرسة.

«كيف نضمن سلامة الأطفال؟»، تساءلت المربية، «المخلفات الحربية في كل مكان، حتى في أماكن اللعب»، بعض المدارس اضطرت إلى تنظيم جلسات توعية لتعليم الأطفال كيفية التعرف على المخلفات الخطرة وتجنبها.

وتتفاقم المشكلة مع غياب الجهات المختصة القادرة على تنظيف المنطقة من هذه المخلفات. أحد مسؤولي الدفاع المدني (فضل عدم ذكر اسمه)، يشرح الصعوبات التي تواجههم: «نفتقر إلى المعدات المتخصصة والخبرات الكافية».

ويتابع: «كثير من المناطق لا نجرؤ على الاقتراب منها بسبب احتمال وجود ألغام أو عبوات ناسفة». ويضيف: «ما نستطيع إزالته لا يتجاوز ١٠٪ من المخلفات الموجودة فعلياً».

وفي العيادات النفسية، ازداد عدد المرضى الذين يعانون من اضطرابات ما بعد الصدمة بسبب هذه المخلفات. الدكتورة روان، أخصائية نفسية، تقول: «الكثيرون يعيشون في خوف دائم. كل صوت عالٍ يجعلهم يظنون أنه انفجار، كل قطعة معدنية في الطريق تثير ذعرهم».

بعض العائلات اضطرت إلى مغادرة منازلها المجاورة للمناطق الخطرة، خوفاً على أطفالها.

أما في القرى النائية، فالمأساة مضاعفة، قرية أم ولد الصغيرة خسرت أربعة من سكانها في الأشهر الستة الماضية بسبب انفجارات مختلفة.

يقول مختار القرية: «نعيش كما لو أن الحرب ما زالت مستمرة»، «كل خروج من المنزل مغامرة، وكل عودة نعمة». الأهالي هنا يطالبون بتحرك عاجل من المنظمات الدولية والجهات المعنية لتنظيف المنطقة من هذه المخلفات القاتلة.

وتزداد في المقابر، أعداد الضحايا يوماً بعد يوم. شواهد القبور تحكي قصصاً متشابهة: «قتلته مخلفات الحرب»، «فقدناه بسبب لغم أرضي»، «رحل ضحية ذخيرة منسية». وراء كل شاهد قصة أسرة دمرها انفجار لم تكن تتوقعه.

وحتى تحرك المنظمات المختصة سيبقى أهالي درعا رهائن لمخلفات حرب. ففي غياب الحلول الجذرية، يبدو أن أشباح الحرب ستظل تطارد السكان لسنوات قادمة، تاركة وراءها المزيد من الدموع والجراح والخوف.

المزارع الصيفية بريف دمشق.. ملاذ العائلات من حر الصيف وتكاليف السفر

دمشق/ مرجانة إسماعيل

تتحول المزارع الريفية في مناطق بلودان والزبداني وسرغايا والصبورة بريف دمشق إلى وجهة مفضلة للعائلات السورية التي تبحث عن متنفس من حر الصيف وضغوط الحياة، بعيداً عن تكاليف السفر الباهظة إلى الساحل السوري. في هذه المناطق الجبلية التي تشتهر بمناخها المعتدل وطبيعتها الخلابة، تنتشر مزارع سياحية توفر للزائرين فرصة قضاء يوم هادئ بين أحضان الطبيعة، مع مسبح خاص وخدمات ترفيهية تناسب جميع الأعمار.

في بلدة بلودان، التي تبعد حوالي ٥٠ كيلومتراً عن العاصمة دمشق، تتناثر المزارع بين التلال الخضراء، حيث يقصدها العائلات للاستمتاع بالهواء النقي والمناظر البانورامية التي تطل على وادي بردى. يقول أحمد الحلبي (٣٨ عاماً)، وهو أب لثلاثة أطفال من سكان دمشق: «لم نعد نستطيع تحمل تكاليف السفر إلى اللاذقية أو طرطوس، خاصة مع ارتفاع أسعار الإقامة والوقود. هنا في بلودان، نجد كل ما نحتاجه: طبيعة، مسبح، وخصوصية تتيح لنا الاسترخاء دون ازدحام».

أما في الزبداني، التي تشتهر بغاباتها الكثيفة ومياهها العذبة، فقد تحولت العديد من المزارع إلى منتجعات صغيرة توفر خدمات متكاملة، بدءاً من المسابح المفلترة وصولاً إلى أماكن للشواء والجلوس العائلي. تقول سمر الدالي (٣٤ عاماً)، وهي معلمة من ريف دمشق: «نفضل المزارع في الزبداني لأنها قريبة ولا تحتاج إلى سفر طويل. الأجواء هنا تشبه المصايف، لكن بتكلفة أقل بكثير».

وفي سرغايا، التي تعد من أبرز الوجهات السياحية في ريف دمشق، تشهد المزارع إقبالاً كبيراً من العائلات التي تبحث عن الهدوء والخصوصية. تتميز سرغايا بمناخها اللطيف صيفاً، حيث تتراوح درجات الحرارة بين ٢٥ و٣٠ مئوية، مما يجعلها خياراً مثالياً للهروب من حر العاصمة. يقول محمد العلي (٤٥ عاماً)، صاحب إحدى المزارع في المنطقة: «العائلات تفضل الحجز عندنا لأننا نقدم خدمات مميزة، مثل المسابح النظيفة، أماكن مظللة للجلوس، وأحياناً ألعاب للأطفال. الأسعار تتراوح بين ٥٠٠ ألف ومليون ليرة سورية لليوم الواحد، حسب الخدمات المطلوبة».

ولا تقل الصبورة، الواقعة على طريق دمشق-بيروت، جمالاً عن جاراتها، حيث تنتشر فيها المزارع التي تجمع بين الطبيعة الجبلية والخدمات الحديثة. تقول رنا الشامي (٢٩ عاماً)، التي زارت إحدى المزارع مؤخراً مع عائلتها: «الشيء الجميل هنا هو أنك تشعر وكأنك في منتجع خاص، لكن بتكلفة معقولة. الأسعار تبدأ من ٤٠٠ ألف ليرة لليوم، وهو مبلغ مناسب مقارنة بأسعار الفنادق أو الشاليهات في الساحل».

مع تردي الأوضاع الاقتصادية وارتفاع أسعار السفر، أصبحت المزارع الريفية خياراً مثالياً للعائلات ذات الدخل المحدود. فبينما تتجاوز تكلفة اليوم الواحد في شاليهات الساحل مليوني ليرة سورية، يمكن لقضاء يوم في مزرعة ببلودان أو الزبداني أن يكلف نصف هذا المبلغ أو أقل، مع الاحتفاظ بالخصوصية التي تفتقدها الأماكن العامة.

ويوضح علي المرشد (٥٠ عاماً)، صاحب مزرعة في الصبورة، أن «الكثير من العائلات تفضل المزارع لأنها توفر خصوصية لا توجد في المسابح العامة أو الفنادق. لدينا عائلات تحجز عندنا بشكل أسبوعي، خاصة في فصل الصيف».

من ناحية أخرى، أصبحت هذه المزارع مصدر دخل مهم لأصحابها، حيث يحولها الكثيرون إلى مشاريع سياحية صغيرة تدرّ أرباحاً جيدة. تقول ليلى الحسين (٤٢ عاماً)، التي حولت مزرعتها العائلية في سرغايا إلى منتجع صيفي: «الاستثمار في المزارع مربح، خاصة في فصل الصيف. نحن نقدم خدمات بسيطة لكنها كافية لجذب الزبائن، مثل المسابح وأماكن الاستراحة. العائلات تبحث عن أماكن نظيفة وآمنة لأطفالها، ونحن نوفر ذلك».

رغم الإقبال الكبير، إلا أن أصحاب المزارع يواجهون تحديات، أبرزها ارتفاع تكاليف الصيانة ونقص الوقود أحياناً، مما يؤثر على تشغيل المضخات والمولدات الكهربائية. يقول حسن القادري (٥٥ عاماً)، وهو صاحب مزرعة في الزبداني: «أكبر مشكلة نواجهها هي تكاليف التشغيل. أسعار الوقود مرتفعة، وكذلك قطع الغيار. لكننا مضطرون للاستمرار لأن هذا المشروع أصبح مصدر رزق للكثير من العائلات في المنطقة».

وبالسؤال عن هل يمكن لهذه المزارع أن تكون بديلاً كاملاً عن رحلة البحر؟ تختلف الإجابة من عائلة إلى أخرى. فبينما يرى البعض أنها حلّ عملي ومناسب، يظل آخرون يحلمون بزيارة الساحل، حتى لو كان ذلك مرة واحدة في الصيف. يقول وائل (٣٣ عاماً)، موظف من دمشق: «لا شيء يعوض البحر، لكن في الظروف الحالية، المزارع خيار جيد. نأتي هنا للاسترخاء، ونحتفظ بحلم العودة إلى الشاطئ عندما تتحسن الأوضاع».

تحرير الأرصفة في درعا... من الفوضى إلى النظام

درعا/ رجاء مختار

كانت شوارع درعا تعج بالحركة، لكنها كانت حركة غير منظمة. الأرصفة التي من المفترض أن تكون ممرات آمنة للمشاة تحولت إلى سوق عشوائي، حيث انتشرت البسطات في كل مكان، تزاحم المحلات المرخصة وتعيق حركة المارة.

أم محمد، وهي معلمة متقاعدة في الستينيات من عمرها، كانت تجد صعوبة كبيرة في التنقل بين تلك الفوضى. تقول: «كنت أعود إلى البيت منهكة كل يوم. المشي على الطريق أصبح خطراً بسبب السيارات، والأرصفة مليئة بالبضائع والعربات. لم أعد أشعر أن مدينتي مكان آمن للمشي».

ولم تكن أم محمد الوحيدة التي تعاني. أصحاب المحلات التجارية المرخصة، مثل خالد وليد الذي يدير متجراً للمفروشات منذ عشرين عاماً، كانوا يشعرون بالإحباط. يقول خالد: «كنا ندفع الضرائب والرسوم بانتظام، بينما البسطات تنتشر أمام محلاتنا وتسرق زبائننا دون أي التزام بالقوانين». وكانت شكواه واحدة من عشرات الشكاوى التي وصلت إلى مجلس المدينة، مما دفع المسؤولين إلى اتخاذ إجراءات حاسمة.

تحذيرات لم تُسمع

قبل أن تبدأ حملة الإزالة، حاول مجلس المدينة بقيادة المحامي أيمن محاميد حل المشكلة بالحوار. تم تخصيص أماكن محددة لأصحاب البسطات، وأرسلت إنذارات شفهية وخطية، لكن معظم المخالفين تجاهلوها.

ويوضح محاميد: «كنا نعطي فرصاً متعددة، لكن البعض اعتاد على الفوضى ورفض التغيير»، حتى أن بعض المحلات التجارية والمطاعم بدأت تمد كراسيها وطاولاتها على الأرصفة، مما زاد من ازدحام الشوارع.

عندما استنفدت كل محاولات الإقناع، قرر مجلس المدينة التحرك بقوة. بدأت فرق البلدية بحملة مكثفة لإزالة البسطات غير المرخصة، وصادرت المعدات المخالفة، وأغلقت مؤقتاً أكثر من ٣١٣ محلاً ومطعماً في وسط المدينة. يستدرك محاميد: «لم يكن الهدف معاقبة الناس، ولكن إعادة النظام».

هواء جديد لدرعا

بعد أيام من الحملة، بدأ التغيير يظهر. الأرصفة أصبحت خالية، والمشاة مثل أم محمد استعادوا حقهم في التنقل بأمان.

وتقول السيدة بابتسامة: «أخيراً أستطيع المشي دون التعثر في صناديق أو دفع عربات». أما خالد فقد لاحظ زيادة في عدد الزبائن: «الناس الآن يرون واجهة المحل بوضوح، ويمكنهم الوصول بسهولة».

لكن التحدي الأكبر كان تغيير العقلية. إذ أن بعض أصحاب البسطات اعترضوا في البداية، لكن مع الوقت بدأوا يدركون أهمية النظام.

أحدهم، وهو أبو أحمد الذي كان يبيع الخضار على الرصيف، قال: «كنت أظن أن الإزالة ستُنهي رزقي، لكن البلدية ساعدتني في الانتقال إلى مكان مناسب داخل السوق. الآن زبائني يعرفون أين يجدونني، والأمر أصبح أفضل».

يؤكد محاميد أن الحملة لن تتوقف: «هناك توجيهات من المحافظ بتشديد الرقابة، خاصة في المناطق المزدحمة». كما يتم دراسة تخصيص مسارات آمنة لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة، بعد شكاوى متكررة عن صعوبة تنقلهم.

أرض بلا غلال.. مأساة فلاحي ريفي حمص وحماة بين التجريف وانتظار التعويضات

تقرير/ بسام الحمد

في سهول ريف حمص الشمالي وحقول ريف حماة الغربي، تحولت المزارع الخصبة التي كانت يوماً مصدر رزق الآلاف إلى أراضٍ جرداء تشهد على سنوات من الدمار المتعمد. فلاحون هنا يحكون قصصاً متشابهة عن تجريف ممنهج لأراضيهم، اقتلاع أشجارهم المثمرة، وتحويل حقولهم إلى ثكنات عسكرية. لقد خسرت هذه المناطق الزراعية الحيوية ما يقارب ٤٠٪ من مساحاتها الخضراء خلال سنوات الحرب، وفق تقديرات مديريات الزراعة المحلية.

أبو علي، الفلاح الخمسيني من قرية الحواش بريف حمص، يقف أمام أرضه التي كانت مزروعة بأشجار التفاح والكرز، ويحكي كيف تحولت بين ليلة وضحاها إلى أرض مقفرة: «جاءت الدبابات في شتاء ٢٠١٤ وبدأت تجرف كل شيء. لم يبقَ لي سوى هذه الصور القديمة لأثبت أن الأرض كانت عامرة». يقدر خسائره بمئات الأشجار المثمرة التي كانت تكفيه وتكفي عائلته من الذل والسؤال.

الحال لا يختلف كثيراً في ريف حماة، حيث يعاني الفلاحون من نفس المأساة. أم محمد، الأرملة من قرية اللطامنة، تروي كيف فقدت بستان الزيتون الوحيد الذي كانت تعيل منه أطفالها الأربعة: «اقتلعوا ١٢٠ شجرة زيتون عمرها أكثر من خمسين عاماً. اليوم أعيش على مساعدات الجيران وأطفالي تركوا المدرسة ليعملوا بأجور زهيدة».

أبو أحمد من بلدة تلدو بريف حمص يشرح: «حتى عندما سمحوا لنا بالعودة إلى أراضينا، وجدناها مليئة بالألغام والمخلفات الحربية. كيف نزرع وأرضنا أصبحت مقبرة للحديد؟»

يؤكد مدير الزراعة المهندس وليد الحسين أن «الوزارة تدرك حجم الكارثة وتعكف على وضع خطة لإعادة تأهيل القطاع الزراعي». ويضيف: «لدينا مشاتل جاهزة لتوزيع الأشتال على المزارعين المتضررين، لكن التحدي الأكبر هو تنظيف الأراضي من المخلفات الحربية أولاً».

وعود التعويضات تتردد منذ سنوات، لكن الفلاحين يشكون من البطء في التنفيذ. أبو محمود من قرية كفر نان بريف حماة يقول: «كل موسم يعدوننا بالأشتال، وكل موسم يمر دون أن نحصل على شيء. الأرض تحتاج إلى سنوات لتعود منتجة، ونحن لا نملك وقتاً لنضيعه».

بعض المبادرات المحلية تحاول سد الفراغ. في قرى ريف حمص الجنوبي، أسس مجموعة من المزارعين تعاونية لجمع التبرعات وشراء الأشتال. يقول أحد مؤسسيها: «استطعنا حتى الآن إعادة زراعة ٥٠ دونماً، لكن احتياجاتنا أكبر بكثير من إمكانياتنا».

وتتراوح الحلول المطروحة بين الدعم الفني من منظمات الإغاثة، وبرامج القروض الزراعية، وحملات تنظيف الأراضي من المخلفات الحربية. لكن الأهم -كما يؤكد الخبراء- هو وضع استراتيجية متكاملة تحفظ حقوق المزارعين وتضمن عودة الحياة إلى هذه الأراضي التي كانت يوماً سلة غذاء لسوريا كلها.

الحرب الخفية.. آليات التضليل الإعلامي في سوريا وكيفية مواجهتها

جمانة الخالد

في خضم العاصفة الإعلامية التي تضرب سوريا، تبرز معركة خفية لا تقل خطورة عن ساحات القتال الفعلية، حيث تحولت منصات التواصل الاجتماعي إلى ساحات حرب جديدة تتناثر فيها الأخبار المزيفة كألغام موقوتة تهدد بزعزعة استقرار المجتمع.

وتكشف الأرقام الرسمية عن وجود شبكة ضخمة من الحسابات الوهمية تتجاوز ٣٠٠ ألف حساب، تعمل بمنهجية محكمة لنشر الفتنة وتأجيج الصراعات، مستخدمة تقنيات متطورة في التضليل تتراوح بين تقديم «نصف الحقائق» واستخدام مواد بصرية قديمة أو معدلة، محولة نزاعات قبلية محدودة إلى أحداث طائفية مفتعلة، وصولاً إلى اجتزاء تصريحات المسؤولين وإخراجها من سياقها لخدمة أجندات معادية.

وهذه الشبكات لا تعمل في فراغ، بل تجد بيئة خصبة لها في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها سوريا، حيث الأزمات الاقتصادية والمعيشية الحادة تجعل المواطنين أكثر قابلية للوقوع فريسة الشائعات. فالإنسان الذي يعاني من الفقر والحرمان يصبح أكثر عرضة لتصديق الوعود الكاذبة والروايات المغرضة. كما أن غياب الوعي الإعلامي وندرة منصات التحقق المحلية تجعل الناس عاجزين عن تمييز الحقيقة من الزيف، مما يسهل مهمة المروجين للأخبار المزيفة.

الأمر لا يقتصر على الحسابات الوهمية فقط، بل يمتد إلى بعض وسائل الإعلام الدولية والمنصات الحقوقية التي تتبنى روايات غير محايدة. فتحقيقات أجرتها منصات مثل «إيكاد» و«بي بي سي» كشفت أن جزءاً كبيراً من هذه الحملات يُدار من إسرائيل وإيران ولبنان، حيث تعمل شبكات من «المزارع الإلكترونية» التي تنتج محتوى تحريضياً يومياً.

وتستخدم هذه الشبكات تقنيات متطورة، مثل إنشاء حسابات وهمية تحمل أسماء سورية وتتحدث باللهجة المحلية، مما يجعلها أكثر قدرة على خداع المستخدمين. كما تلجأ إلى استغلال الأزمات الإنسانية، مثل النزوح أو نقص الخدمات، لتقديمها على أنها نتيجة «إهمال الدولة» أو «اضطهاد طائفي»، في حين أن العديد من هذه المشكلات هي نتاج ظروف الحرب والعقوبات الاقتصادية.

في مواجهة هذه العاصفة، تبرز الحاجة إلى استراتيجية متكاملة تعتمد على عدة محاور رئيسية. أولاً، تعزيز الإعلام المحلي المهني الذي يشكل خط الدفاع الأول، حيث يمكن لوسائل الإعلام المستقلة والمحايدة أن تشكل حاجزاً أمام انتشار الأخبار المزيفة. ثانياً، تنفيذ برامج توعية إعلامية مكثفة تعلم المواطنين مهارات التحقق من المعلومات وتمييز المصادر الموثوقة. ثالثاً، تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لمواجهة هذه الشبكات التي تعبر الحدود، حيث أن العديد من الحملات تنطلق من خارج البلاد. رابعاً، تفعيل آليات قانونية رادعة لمحاسبة المروجين المتعمدين للأخبار الكاذبة.

لكن هذه الاستراتيجية لن تكتمل دون معالجة الأسباب الجذرية التي تجعل المجتمع عرضة للتضليل الإعلامي. فتحسين الأوضاع المعيشية وتوفير الحد الأدنى من الاستقرار الاقتصادي يشكل حائط صد أمام محاولات التلاعب بالرأي العام. كما أن تعزيز الثقة بين المواطنين والدولة يقلل من فعالية الحملات التي تهدف إلى زعزعة هذه الثقة.

سوريا تواجه تحديات جمة في هذا المجال، حيث تحول العقوبات الدولية دون تعاونها مع شركات التقنية الكبرى لمواجهة هذه الظاهرة. كما أن بعض المبادرات المدنية التي تحاول سد الفجوة تبقى محدودة التأثير دون دعم مؤسسي حقيقي.

بالمحصلة؛ هذه المعركة ليست مسؤولية جهة واحدة، بل هي تحد وطني يتطلب تضافر كل الجهود. ففي عصر أصبحت فيه المعلومات سلاحاً لا يقل فتكاً عن الرصاص، فإن حماية العقل الجمعي للسوريين أصبحت مسألة حياة أو موت. المستقبل سيكون لمن يمتلك القدرة على تمييز الحقيقة من الزيف، والصمود في وجه هذه العاصفة الإعلامية التي تهدد بتفتيت النسيج الاجتماعي. النجاح في هذه المعركة يتطلب جبهة موحدة تجمع الحكومة والإعلاميين والمجتمع المدني والمواطنين العاديين، لأن الخطر لا يهدد طرفاً دون آخر، بل يهدد الجميع دون استثناء.

سوريا ليست قطعة «كيك» تُوزَّع بعد انفضاض الحفل

يتناول هذا المقال مؤتمر «مكونات شمال وشرق سوريا» الذي عُقد يوم الجمعة في محافظة الحسكة تحت شعار «وحدة موقف المكونات»، برعاية قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، وبحضور ممثلين عن الطائفة الدرزية والعلوية. لكن، قبل الغوص في تفاصيل الحدث الشائك، دعونا نتحدث عن مدينة لندن، ليس خروجًا عن الموضوع، بل للتنوير بمنطق التعايش ومرونة الإدارة في دول تحترم اختلافاتها.

لا توجد بيانات دقيقة ومحدثة حول عدد العرقيات والطوائف التي تسكن مدينة لندن الكبرى، التي يقطنها حوالي ١٠ ملايين ساكن، ولكن بناءً على التقديرات المتاحة ودراسات سابقة، يمكن تقديم صورة تقريبية: تشير الإحصاءات إلى أن لندن تضم أكثر من ٣٠٠ لغة يتم التحدث بها، ما يعكس تنوعًا عرقيًا واسعًا. التعداد السكاني لعام ٢٠٢١ يظهر أن ٤٦,٢ في المئة من السكان ينتمون إلى أقليات عرقية (غير البيض البريطانيين)، بما في ذلك مجموعات آسيوية ٢٠,٨ في المئة، سود ١٣,٥ في المئة، مختلطة ٥,٧ في المئة، وأخرى ٦,٣ في المئة. هذا التنوع يشمل مجموعات مثل الهنود، البنغاليين، الكاريبيين، الأفارقة، الأوروبيين الشرقيين، والعرب، وغيرها.

من حيث الديانات، يعكس التعداد السكاني لعام ٢٠٢١ تنوعًا دينيًا كبيرًا. حوالي ٤٠,٧ في المئة من السكان مسيحيون، ١٥ في المئة مسلمون، ٥,١ في المئة هندوس، ١,٧ في المئة يهود، ١,٦ في المئة سيخ، ٠,٩ في المئة بوذيون، و٣٥ في المئة لا يتبعون دينًا أو لم يحددوا دياناتهم.

بالطبع، أيّ كلام يصدر عن أيّ جهة لتقسيم لندن بين الأعراق والطوائف هو حديث لا يصدر عن شخص بكامل قواه العقلية. قد نسمع يومًا عن مؤتمر مكونات شمال وشرق وجنوب لندن، يُعقد تحت شعار "وحدة موقف المكونات". لكن، لن نسمع عن مؤتمر يطالب ببلدية لامركزية. سيكتفي المجتمعون – لو حصل ذلك – بوضع قوانين تحمي حقوق المكونات جميعها دون تفريق أو تمييز.

دعونا الآن نبين الشبه بين الحالتين؛ لنأخذ شمال شرق سوريا. المساحة التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية (قسد) تشكل حوالي ٢٠ في المئة من إجمالي مساحة سوريا، التي تبلغ حوالي ١٨٥٠٠٠ كيلومتر مربع. التقديرات تشير إلى أن هذه السيطرة تمتد على حوالي ٣٧٠٠٠ كيلومتر مربع، تتركز في محافظات الحسكة، الرقة، ودير الزور.

والآن إلى السؤال الأهم، ما هو التوزيع العرقي والطائفي لسكان المنطقة التي تسيطر عليها قسد؟

لا توجد بيانات دقيقة ومحدثة بشكل رسمي، لكن يمكن تقديم تقدير بناءً على المعلومات المتاحة من مصادر متنوعة، مع الأخذ في الاعتبار التنوع السكاني الكبير في المنطقة. الأقليات العرقية: تشمل المنطقة، التي تمتد عبر محافظات الحسكة والرقة ودير الزور وريف حلب، مجموعات عرقية رئيسية تشمل الأكراد (يُقدر عددهم بنسبة ١٥ – ٢٨ في المئة من سكان المنطقة)، والعرب (الغالبية السكانية في بعض المناطق مثل دير الزور والرقة)، بالإضافة إلى الآشوريين، الأرمن، التركمان، الشيشان، واليزيديين. عدد الأقليات العرقية قد يصل إلى ٧- ١٠ مجموعات بناءً على التوزيع التاريخي والتغيرات الديموغرافية الناتجة عن النزوح والصراع.

من الناحية الدينية، تتضمن المنطقة تنوعًا يشمل المسلمين السنة (الغالبية)، والعلويين بأعداد محدودة، والمسيحيين (مثل السريان والآشوريين الأرمن)، والدروز بتركيز أقل، واليزيديين. قد يصل عدد الطوائف الفرعية إلى ٦-٨ طوائف، مع وجود مجتمعات صغيرة قد لا تُسجل بشكل منفصل. التقديرات تعتمد على بيانات قديمة (مثل التقارير حتى ٢٠٢٣) مع تعديلات بناءً على النزوح والتغيرات الحربية. المنطقة شهدت تطهيرًا عرقيًا وطائفيًا جزئيًا، ما أثّر على التوزيع السكاني. ونظرًا إلى عدم وجود إحصاءات رسمية حديثة، تظل هذه الأرقام تقريبية.

لنذهب الآن إلى منطقة الساحل السوري، حيث الوضع لا يختلف كثيرًا عن شمال شرق سوريا. لا توجد بيانات رسمية دقيقة ومحدثة عن عدد الأقليات العرقية والطائفية في المنطقة التي تشمل محافظتي اللاذقية وطرطوس، بسبب غياب الإحصاءات السكانية الرسمية منذ ٢٠١١ وتأثير النزوح والصراع. ومع ذلك، بناءً على المعلومات المتاحة من مصادر متنوعة: الأقليات العرقية تشمل العرب (الغالبية)، الأكراد، التركمان، والأرمن بأعداد محدودة. قد يصل عدد المجموعات العرقية إلى ٤ – ٥، مع وجود تنوع ديموغرافي تاريخي متأثر بالنزوح.

الأقليات الطائفية، تتضمن المنطقة السنة (الأغلبية)، العلويين (الطائفة الرئيسية في المناطق الريفية)، المسيحيين (مثل الروم الأرثوذكس والكاثوليك)، والإسماعيليين بأعداد أقل. عدد الطوائف قد يتراوح بين ٤ – ٦، مع تفاوت في التوزيع بسبب الهجرة والتغيرات الحربية. الأرقام تقديرية وتعكس الوضع قبل ٢٠١١ مع تعديلات بناءً على التقارير الحديثة، حيث أثّرت الحرب على التركيبة السكانية بشكل كبير.

لا حاجة للحديث عن وسط سوريا (حمص وحماه)، ولا إلى الحديث عن جنوب سوريا (درعا والسويداء). حتى في العاصمة دمشق، التي يمكن اعتبارها أشبه بمدينة لندن، يعيش فيها المسيحي إلى جانب السني والدرزي والأرمني والكردي والعلوي والشيعي.

هذا ليس درسًا في الجغرافية السكانية، بل بالمنطق. سوريا بلد لا يقبل التقسيم تحت أيّ مسمّى. التنوع لا يدعو إلى تفتيت الوطن، بل إلى دستور مدني يحمي الجميع: "الجمهورية السورية" لا "العربية السورية"، ورئيس سوري لا سوري مسلم حصريًا، ودستور يضمن حرية الأديان واللغات والعادات. إن وحدة الأراضي ومرونة الإدارة هما عاملان حاسمان لتحقيق استقرار سياسي ومنع استغلال الانقسامات كذريعة للتدخل الخارجي.

نريد سوريا متسامحة، كما كانت يومًا في عهد الزعيم فارس الخوري الذي أصبح رئيسًا للوزراء، وهو أول مسيحي يتولى هذا المنصب. وكان من أبرز الشخصيات الوطنية التي ساهمت في تأسيس الجمهورية السورية. شغل منصب رئيس الوزراء عدة مرات، أولها في ١٤ أكتوبر ١٩٤٤، كما تقلد منصب وزير الأوقاف في عام ١٩٤٤. نعم، وزيرًا للأوقاف، لا يوجد خطأ في المعلومة.

سوريا احتضنت شخصيات وطنية تعبّر عن قلب متسع للتعايش، مثل: يوحنا الدمشقي» (٦٧٦ – ٧٤٩)، صاحب «فهرس الهرطقات»، الذي كتب دفاعًا عن الحوار المسيحي - الإسلامي. وثيودوروس أبو قرة (٧٥٥ – ٨٣٠)، الذي حاور في بلاط المأمون باحترام متبادل. ويحيى بن عدي (٨٩٣ - ٩٧٤)، الذي ترجم الأفلاطونية ودافع عن الفكر الإسلامي في «الرد على ٢٧٥ اعتراضا.» وعبدالمسيح بن إسحاق الكندي، الذي كتب "رسالة إلى عبدالله الهاشمي" دفاعًا عن الإسلام من منظور مسيحي.

لا تخلو الساحة الآن من مفكرين معاصرين ركزوا في كتاباتهم على نقد الاستبداد والطائفية كعوائق أمام التنمية الاجتماعية في العالم العربي، أمثال صادق جلال العظم، وبرهان غليون، وياسين الحافظ، وميشيل كيلو، وجميل صليبا. هؤلاء المفكرون عبّروا عن إمكانية التعايش دون تقمص أدوار كانتونية. ما تحتاجه سوريا اليوم دستور مدني يوازن بين اللامركزية الإدارية ووحدة السيادة، ويكفل حقوق جميع مواطنيها بلا تمييز. ما لا تريده سوريا هو انتهازيون ينتظرون «انفضاض الحفل» ليقتسموا الكعكة على حساب وحدة البلاد.

صحيفة العرب اللندنية

استثناء دمشقي.. زيادة الرواتب دون موجة غلاء تثير الدهشة في الأسواق

في مشهد غير مألوف اعتاد عليه السوريون على مدى سنوات الحرب، شهدت أسواق العاصمة دمشق استقراراً لافتاً في الأسعار رغم بدء صرف الزيادات الأخيرة على رواتب موظفي الدولة. هذا التطور المفاجئ كسر القاعدة الاقتصادية التقليدية التي تربط عادة بين زيادة الرواتب وارتفاع الأسعار، مما أثار تساؤلات كثيرة حول أسباب هذه الظاهرة الفريدة.

في سوق الحميدية العتيق، حيث تعبق روائح البهارات وتتدافع أصوات البائعين، يبدو الزحام المعتاد أكثر كثافة هذه الأيام. أبو محمد، بائع المواد الغذائية منذ ثلاثين عاماً، يعلق على الوضع قائلاً: «لأول مرة منذ سنوات، نرى الناس يشترون بحرية بعد زيادة الرواتب دون أن نرفع الأسعار». ويضيف وهو يرتب علب الزيت على الرفوف: «السلع متوفرة بكميات كبيرة، وهناك تنوع في المصادر، وهذا ما حال دون حدوث أي ارتفاع».

أما في سوق باب شرقي، حيث تتزاحم محلات الألبسة والأحذية، فيروي التاجر معتز قصته: «توقعنا أن يزداد الإقبال بعد زيادة الرواتب، لكننا فوجئنا بأن الزبائن لا يزالون يحسبون كل قرش. الناس أصبحت أكثر وعياً، يعرفون أن هذه الزيادة لن تعوض سنوات من التراجع في القوة الشرائية».

الأرقام تكشف قصة هذا الاستقرار غير المتوقع. فسعر ليتر الزيت النباتي بقي بين ١٧ و١٨ ألف ليرة، والسكر بين ٧ و٨ آلاف للكيلو، والطحين بين ٥ و٦ آلاف. حتى سوق الخضار والفواكه حافظ على استقراره، حيث تراوح سعر البندورة بين ٣ و٦ آلاف ليرة، والخيار بين ٦ و٧ آلاف، في حين بقي سعر كيلو الفروج الحي بين ٢٣ و٢٥ ألف ليرة.

عبد الرزاق حبزة، أمين سر جمعية حماية المستهلك، يقدم تفسيراً لهذا الوضع الاستثنائي: «الزيادة الأخيرة في الرواتب جاءت بعد تراكم كبير في الضغوط المعيشية، مما جعلها أشبه بقطرة في محيط من الاحتياجات المتراكمة». ويضيف: «التجار أدركوا أن المستهلك لم يعد يملك القدرة على تحمل المزيد من الارتفاعات، ففضلوا الحفاظ على أسعارهم خوفاً من كساد البضاعة».

في مكاتب وزارة المالية، يتابع المسؤولون هذا التطور باهتمام بالغ. مصدر مسؤول في الوزارة، فضل عدم الكشف عن اسمه، أوضح أن «الزيادة الأخيرة في الرواتب صممت بعناية لتكون حافزاً للاقتصاد دون إثارة موجة تضخمية». وأضاف: «هناك تنسيق مع الجهات المعنية لمراقبة الأسواق ومنع أي استغلال غير مبرر».

لكن بعض الخبراء الاقتصاديين يحذرون من التفاؤل المبكر. الدكتور نزار عطية، أستاذ الاقتصاد في جامعة دمشق، يرى أن «استقرار الأسعار الحالي قد يكون مؤقتاً». ويشرح: «التجار قد يلجؤون إلى سياسة الزيادات التدريجية التي لا يلحظها المستهلك مباشرة، خاصة في السلع غير الأساسية مثل الألبسة والأجهزة الكهربائية».

في الشوارع المحيطة بوزارة المالية، يتجمع عشرات الموظفين الذين جاءوا لاستلام رواتبهم الجديدة. أم علي، موظفة في إحدى الوزارات، تقول وهي تمسك بحافظة نقودها: «الزيادة جيدة، لكنها لا تكفي لمواكبة غلاء المعيشة. سأستخدمها لسداد بعض الديون المتراكمة». بينما يقول أبو محمود، موظف آخر: «اشتريت بعض الحاجيات الأساسية التي كنت أؤجل شراءها منذ أشهر، لكنني ما زلت أخشى من أن تتبعها موجة غلاء كما حدث دائماً في السابق».

في الأحياء الشعبية بالعاصمة، يبدو التأثير المحدود للزيادة واضحاً. محلات المواد الأساسية تشهد إقبالاً معتدلاً، بينما تبقى محلات الكماليات شبه خالية من الزبائن. هذا المشهد يوضح أن الزيادة، رغم أهميتها، لم تصل بعد إلى مستوى يعيد القوة الشرائية إلى ما كانت عليه قبل الأزمة.

أما في الأسواق التجارية الكبرى، فيلاحظ بعض الزبائن تغيرات طفيفة. سامر، شاب في الثلاثين من عمره، يقول: «بعض المحلات بدأت ترفع أسعارها بشكل خفي، إما بتقليل الكمية مع الإبقاء على السعر نفسه، أو بتحسين جودة المنتج ورفع سعره تحت هذا المبرر».

ارتفاع أسعار الأمبيرات ... معاناة يومية تثقل كاهل سكان حلب مع غياب الرقابة الحكومية

حلب/ خالد الحسين

لم تعد الأمبيرات مجرد وسيلة بديلة للحصول على الكهرباء في حلب، بل تحوّلت إلى عبء ثقيل يرهق كاهل المواطنين، الذين يواجهون ارتفاعاً غير مسبوق في أسعارها، في ظل تراجع ساعات التغذية الكهربائية الرسمية، وعجز الحكومة عن تحسين الوضع أو حتى فرض رقابة حقيقية على أصحاب المولدات.

في حي الحمدانية، حيث تتشابه المعاناة مع باقي أحياء المدينة، التقت «السوري» بأبو حمود، أحد السكان الذين وجدوا أنفسهم مضطرين للاعتماد الكلي على الأمبيرات. يقول: «وصل سعر الأمبير الواحد لـ٨٠ ألف ليرة بالأسبوع، وهذا فوق طاقة أي مواطن عادي. أصحاب المولدات يرفعون الأسعار على كيفهم، وما في حدا يراقبهم أو يحاسبهم». ويضيف بأسى: «الكهربا تشتغل شي ست ساعات باليوم والجو حار وبدنا كهربا ومالنا غير الأمبيرات رغم أنو أسعارها مرتفعة».

الوضع لا يختلف كثيراً في حي الفردوس، حيث تعاني أم عيسى، وهي سيدة أربعينية تعيل أسرتها، من التكاليف المتزايدة للحصول على الكهرباء من المولدات. تقول: «الموضوع ما بيوقف بس على اشتراك الأمبير، لحتى يشتغل بدي كابلات وقواطع، وكل فترة السعر بيزيد. ما عاد نقدر نتحمل. نحن بدنا كهربا من الدولة، ولو كم ساعة زيادة باليوم حتى نقدر نعيش حياتنا الطبيعية».

أمام هذا الغضب الشعبي، يحاول بعض أصحاب المولدات الدفاع عن أنفسهم وتبرير الأسعار المرتفعة. في نفس الحي، التقينا بأحد أصحاب المولدات الحاج مصطفى وهو يملك المولدة منذ عشرة سنوات وقال: «المازوت غالي كتير، وكل يوم بسعر. فوق هيك، المولدات بدها صيانة دورية، وقطع الغيار نار. بالأخير يا دوب عم توفي معنا، وما حدا عم يقدر يوفر شي ببلاش ولو الدولة توفر المازوت بسعر مدعوم كنا نزلنا الاسعار لكن مافي أي دعم».

ورغم هذه الشكاوى، يبقى المواطن في مدينة حلب هو الضحية الأكبر، عالقاً بين ارتفاع الأسعار وغياب الحلول، كما تتزايد الانتقادات الموجهة للحكومة الانتقالية، التي تبدو عاجزة عن احتواء الأزمة أو تقديم بدائل حقيقية. على الرغم من الوعود المتكررة على لسان المسؤولين بزيادة ساعات التغذية الكهربائية، إلا أن الواقع يشي بعكس ذلك. فالانقطاعات الطويلة والغير منتظمة للتيار الكهربائي، تجعل من الأمبيرات الخيار شبه الوحيد، رغم تكلفته الباهظة.

ويزداد المشهد قتامة مع غياب أية جهة رقابية تضبط أسعار الأمبيرات، ما يترك المواطنين عرضة لتلاعب أصحاب المولدات، الذين يتحكمون بالسوق دون حسيب أو رقيب. في الوقت نفسه، لا تلوح في الأفق أية حلول مستدامة، وسط تردي البنية التحتية، وغياب الدعم الحكومي الكافي.

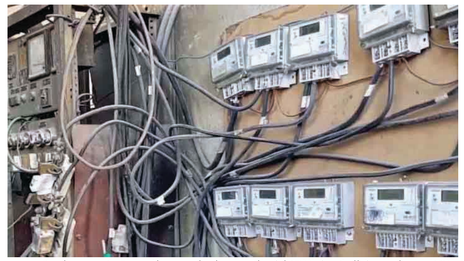

وفي ظل هذا الواقع المؤلم، يطالب أهالي حلب الحكومة الانتقالية باتخاذ خطوات جدية وعملية، تبدأ بزيادة ساعات الكهرباء، وتفعيل الرقابة على أسعار الأمبيرات، وتقديم تسهيلات لأصحاب المولدات، بهدف كسر هذه الأزمة التي باتت حديث الشارع.

ازدهار محصول الفستق الحلبي في حماة.. موسم واعد يحيي آمال المزارعين

حماة/ جمانة الخالد

تشهد بساتين الفستق الحلبي في محافظة حماة هذه الأيام حركة غير مسبوقة مع بدء موسم القطاف السنوي، حيث يتهافت المزارعون على جنّي المحصول الذي يشكل أحد أهم المنتجات الزراعية في المنطقة. ويظهر المشهد في قرى حماة وريفها عشرات العائلات تعمل بجد لقطف الثمار الذهبية التي تزينت بها الأشجار بعد عام من العناية والرعاية.

يعود تاريخ زراعة الفستق الحلبي في حماة إلى عشرات السنين، حيث تمتعّ المحافظة بظروف مناخية وتربة ملائمة جعلت منها أحد أهم مراكز إنتاج هذه الشجرة المباركة. ويقول المزارع أبو علي من قرية صوران: «هذا العام يبشّر بخير، فالأشجار مُثقلة بالثمار أكثر من السنوات الماضية، ونحن نعمل من الفجر حتى المغرب لقطف المحصول في وقته المناسب».

يتميز الفستق الحلبي في حماة بجودته العالية وحجمه الكبير مقارنة بغيره من الأنواع، حيث تشتهر المنطقة بإنتاج «العاشوري» و«الباتوري» و«اللازوردي» وهي أصناف مطلوبة في الأسواق المحلية والعربية. وتشير التقديرات الأولية إلى أن إنتاج المحافظة هذا العام قد يتجاوز ١٥ ألف طن، بزيادة تقدر بنحو ٢٠٪ عن العام الماضي.

ويشرح المهندس الزراعي محمد الحسين أن سبب تحسن الإنتاج يعود إلى عدة عوامل منها الاعتدال النسبي في درجات الحرارة خلال فترة الإزهار، وزيادة وعي المزارعين بأساليب الرعاية الحديثة، بالإضافة إلى تحسن نسبي في توفر المدخلات الزراعية. ويضيف: «أصبح المزارعون أكثر حرصاً على عمليات التقليم والتسميد والري التكميلي، مما انعكس إيجاباً على جودة وكمية المحصول».

في الأسواق المحلية، بدأت حركة بيع الفستق الأخضر تزداد تدريجياً، حيث يقبل المواطنون على شراء الثمار الطازجة لاستهلاكها مباشرة أو لتخزينها بعد تجفيفها. ويتراوح سعر الكيلوغرام الواحد بين ١٥ و٢٥ ألف ليرة سورية حسب النوع والجودة، مع توقع انخفاض طفيف في الأسعار مع زيادة المعروض في الأسابيع القادمة.

من جهة أخرى، يعاني المزارعون من بعض التحديات أبرزها ارتفاع تكاليف القطاف، حيث يصل أجر العامل الواحد إلى ٥٠ ألف ليرة يومياً، بالإضافة إلى صعوبات في التسويق بسبب المنافسة مع المنتجات التركية. ويشتكي بعض المزارعين من تدني الأسعار مقارنة بتكاليف الإنتاج، خاصة مع ارتفاع أسعار الأسمدة والمبيدات.

رغم هذه التحديات، يبقى الأمل كبيراً لدى مزارعي الفستق في حماة، حيث بدأت بعض التعاونيات الزراعية بتنظيم جهود التسويق وتطوير طرق التعبئة والتغليف لزيادة القيمة المضافة. كما أن هناك توجهًا متزايدًا نحو التصدير إلى الدول العربية المجاورة، خاصة بعد أن أثبت الفستق الحلبي السوري جودته وقدرته على المنافسة في الأسواق الخارجية.

ويمثل موسم الفستق الحلبي هذا العام بارقة أمل للعديد من الأسر الريفية في حماة، حيث يشكل دخلها الرئيسي الذي تعتمد عليه في تغطية نفقات العام كله. وتتناقل الأجيال في القرى الريفية خبرات زراعة هذه الشجرة المباركة، التي أصبحت جزءاً من التراث والهوية الزراعية للمحافظة، والتي يأمل الجميع أن تبقى مصدراً للعطاء والرخاء في السنوات القادمة.

الزلزال والحرب... تركا أبنية حلب على شفا الانهيار

حلب/ خالد الحسين

لا تزال مدينة حلب، التي عانت ويلات الحرب لسنوات طويلة، تواجه اليوم خطراً يهدد حياة الاف العائلات والأسر، وهو خطر الأبنية المتصدعة التي باتت تشكل كابوساً لهم، لا سيما بعد الزلزال العنيف الذي ضرب البلاد في السادس من شباط عام ٢٠٢٣، والذي كشف هشاشة البنية التحتية للمدينة، خصوصاً في الأحياء القديمة والمتهالكة التي تضررت بفعل سنوات القصف والحصار والاشتباكات.

الأضرار التي خلّفها الزلزال أضيفت إلى سجل طويل من التشققات والانهيارات الجزئية التي خلفتها سنوات الحرب منذ بداية النزاع في سوريا، لتصبح عشرات المنازل في أحياء مثل باب النصر وصلاح الدين ومساكن هنانو والشعار وغيرها مهددة بالانهيار في أي لحظة، في ظل غياب خطط حكومية واضحة لإعادة الترميم أو تعويض الأهالي المتضررين.

وفي محاولة لفهم معاناة السكان، تحدثنا إلى أحد أصحاب المنازل في حي باب النصر، الذي رفض ذكر اسمه خشية تبعات التصريح، وقال: «منزلي مصنف كمنزل خطير منذ الزلزال الأخير. أعيش على قلق دائم من احتمال انهياره، ولهذا أضطر أحياناً إلى تركه والنوم في بيت أحد الأقارب. لا أستطيع هدمه وإعادة بنائه، لأن التكاليف خيالية بالنسبة لي. من أين لي أن أؤمن عشرات الملايين؟ نحن بالكاد نستطيع تأمين الطعام». وأضاف: «لا حكومة النظام السابق، ولا الحكومة الحالية، قدمت لنا أي دعم حقيقي. لا تعويض، لا لجان فحص، لا توجيه. نحن نعيش بين الخطر والإهمال. حتى عندما طلبنا مساعدات لترميم جزئي، لم يرد علينا أحد. وكأن أرواحنا لا تعني شيئاً».

أما في حي صلاح الدين، فالتقينا أبو خليل، أحد سكان الحي الذين لا يزالون يعيشون في منزل متصدع، يقول: «المنزل تصدعت جدرانه بعد أن سقطت قذيفة على الطابق الثاني من البناء خلال إحدى سنوات الحرب. أنا أسكن في الطابق الثالث، والضرر وصل إليّ بشكل كبير. جدار الغرفة الشرقية مائل بشكل واضح، وكل شتاء تتسرب المياه من السقف، وكل صيف نشعر بتهديد السقوط مع أي هزة صغيرة».

وتابع: «أحضرنا مهندساً لفحص المنزل، وأكد أننا بحاجة إلى تدعيم أساسي للجدران، لكننا لا نملك الإمكانيات. نحن نعيش على التمديد، نُرقع هنا ونُصلح هناك، لكننا نعلم أن هذا لا يكفي. نحن بحاجة إلى تدخل حقيقي، لا مسكنات موقتة».

ولتسليط الضوء على البعد الفني للمشكلة، تحدثنا إلى المهندس سامر دياب، وهو مهندس إنشائي يعمل في حلب منذ أكثر من ١٥ عاماً، حيث قال: «المشكلة اليوم في حلب ليست فقط في عدد الأبنية المتضررة، بل في غياب خطة طارئة مدروسة لإعادة التأهيل. عشرات الأحياء تحتوي على أبنية مهددة بالانهيار، ومعظمها ماهولة بالسكان. الزلزال الأخير فاقم الوضع، وكشف عن تصدعات لم تكن مرئية من قبل. لكن المشكلة الأكبر هي أن معظم السكان لا يستطيعون تحمّل كلفة الترميم، وبعضهم يفضل البقاء في منازل متصدعة على التشرد». وأضاف: «نحن بحاجة إلى دعم حقيقي من جهات حكومية ومحلية، إضافة إلى لجان هندسية فنية تنزل إلى الميدان، وتقدّر الأضرار، وتقترح حلولاً عملية. لا يمكن ترك الناس يواجهون هذا المصير بمفردهم».

في ظل هذه الظروف، تبقى أرواح الاف العائلات في مدينة حلب معلقة على أمل لا يبدو قريباً. فبين الخوف من السقوط والإهمال الرسمي، يبدو أن المدينة لم تنتهي بعد من دفع ثمن الحرب والدمار طيلة السنوات السابقة.

الإقلاع بالأنشطة التجارية يعيد العافية لمرافئ الساحل السوري

تقرير/ ا- ن

تشهد المرافئ السورية في الفترة الأخيرة مؤشرات واضحة على استعادة حيويتها ونشاطها التجاري، وذلك بعد توقيع اتفاق استراتيجي مع شركة «موانئ دبي»، المصنفة ثاني أكبر شركة عالمية في مجال تشغيل وإدارة الموانئ.

وينص الاتفاق حرفياً على ضخ ٢٠٠ مليون دولار في المرحلة الأولى لتطوير ميناء طرطوس السوري، بحيث تشمل هذه المرحلة تحديث البنية التحتية وتزويد الميناء بالمعدات الثقيلة الحديثة، في خطوة تهدف إلى رفع كفاءة التشغيل وتسريع عمليات المناولة.

وجاء توقيع الاتفاق بالتزامن مع إعادة تنظيم العمل بالموانئ من خلال تأسيس الهيئة العامة للمنافذ البرية والبحرية ككيان مستقل، يضم التخصصات التي كانت مشتتة وموزعة بشكل غير منظم بين عدة وزارات في السابق، وهو الوضع الذي ساعد على انتشار الفساد وتفاقمه نتيجة تضارب الصلاحيات وتوزعها على دوائر مختلفة. وتهدف الهيئة في صيغتها الجديدة إلى محاربة الفساد والفاسدين وتوحيد القرار الإداري، إضافة إلى تحسين كفاءة العمل في جميع المنافذ البحرية.

الهيئة أوضحت أن عملية الاستحداث المؤسسي شملت تغطية جميع المديريات الفنية القائمة وإنشاء مديريات جديدة، من أبرزها مديرية المخابر والجودة، التي ستتولى الإشراف على جميع المخابر في المنافذ البرية والبحرية. وتأتي هذه الخطوة في إطار السعي إلى ضبط جودة المواد الداخلة والخارجة عبر الموانئ، وتعزيز معايير السلامة الغذائية والصناعية وفق أطر دقيقة ومحدثة تتوافق مع المعايير الدولية.

كما أكدت الهيئة على أن الفترة القصيرة التي تلت إعادة تفعيل وتنشيط الحركة التجارية، فيما استقبل ميناء طرطوس ٤٢٠ سفينة خلال الفترة ذاتها، أما ميناء بانياس فقد استقبل ٦٥ باخرة محملة بالغاز والنفط والمشتقات النفطية، ما ساهم بشكل مباشر في استقرار إمدادات الطاقة في الداخل السوري، مع أمل بزيادة هذه الإمدادات في الأيام القادمة.

إلى جانب ذلك، تعمل الهيئة على توسيع نطاق عمل الموانئ بحيث تكون قادرة على استقبال وتصدير جميع أنواع البضائع والحاويات، في إطار رؤية شاملة لتعزيز موقع سوريا كممر تجاري إقليمي.

كما أشارت الهيئة إلى تزايد حركة السيارات والتبادل التجاري عبر المعابر البرية مع دول الجوار، ولا سيما تركيا والأردن، وهو ما يعكس عودة النشاط الاقتصادي تدريجياً بعد سنوات من الجمود.

وترى الأوساط الاقتصادية أن هذه التحركات تمثل بداية مرحلة جديدة لقطاع النقل البحري والتجارة في سوريا، إذ لا يقتصر أثرها على البنية التحتية فحسب، بل يمتد ليشمل تنشيط حركة الاستيراد والتصدير، وخلق فرص عمل جديدة، وتحقيق عوائد اقتصادية مستدامة، بما يعزز من قدرة البلاد على الاندماج مجدداً في الشبكة التجارية الإقليمية والدولية.

أزمة الأعلاف في حماة.. بين مخازن حكومية ممتلئة وإقبال محدود من المربين

حماة/ جمانة الخالد

في ريف حماة الغربي والشرقي، تتناقض صورة مخازن الأعلاف الحكومية الممتلئة مع واقع إقبال ضعيف من مربي الماشية الذين يفضلون الشراء من القطاع الخاص رغم تقارب الأسعار في كثير من الأحيان. هذه المفارقة تطرح تساؤلات حول أسباب عزوف المربين عن المؤسسة العامة للأعلاف، والتي تبلغ مخزوناتها في محافظة حماة وحدها أكثر من ٢٠٠٠ طن من مختلف أنواع الأعلاف.

المهندس محمد الحسين، مدير فرع المؤسسة العامة للأعلاف في حماة، يؤكد أن مخازن الفرع تضم كميات كبيرة من الشعير والكبسول وكسبة الصويا، مع أسعار مدعومة جزئياً. فطن الشعير يباع بـ٢٨٠ ألف ليرة، والكبسول بـ٣٠٠ ألف ليرة، وكسبة الصويا بـ٤٠٠ ألف ليرة. ومع ذلك، فإن الإقبال على الشراء من المؤسسة لا يتجاوز ٣٠٪ من الطاقة التخزينية المتاحة.

في قرية كفر زيتا بريف حماة الشمالي، يشرح المربي أبو محمود سبب تفضيله الشراء من السوق الخاصة: «الفرق السعري بسيط لا يتجاوز ٥٪، بينما يوفر لي التاجر خدمة التوصيل للمزرعة ويسهل علي عملية الدفع». ويضيف: «عندما أشتري من المؤسسة، عليّ أن أؤمن النقل بنفسي وأدفع نقداً، وهذا يشكل عبئاً إضافياً».

أما في منطقة السقيلبية، فتشتكي المربية أم ياسر من جودة الأعلاف الحكومية: «الكبسول الذي توزعه المؤسسة تكون جودته أحياناً متدنية، وهذا يؤثر على إنتاج الحليب عند أبقاري». وتضيف: «التاجر يقدمون لنا عينات من الأعلاف لنختبر جودتها قبل الشراء، بينما لا تتوفر هذه الخدمة في المؤسسة».

المشكلة لا تقتصر على الجوانب اللوجستية والجودة، بل تمتد إلى نظام التسعير الذي يعاني من جمود في التحديث. المربي حسن العلي من قرية اللطامنة يوضح: «أسعار المؤسسة ثابتة لفترات طويلة، بينما أسعار السوق الخاصة تتغير حسب العرض والطلب، مما يخلق مفارقات أحياناً لصالح القطاع الخاص».

ويقر المهندس الحسين بوجود بعض المشكلات، لكنه يشير إلى أن المؤسسة تقدم ضمانات لا يوفرها القطاع الخاص: «نضمن للأعلاف مواصفات قياسية، ونحرص على توفيرها بأسعار ثابتة تحمي المربين من تقلبات السوق». ويضيف: «لدينا خطط لتطوير آلية التوزيع وتقريب الخدمة من المربين».

بعض المربين في ريف حماة الجنوبي يقترحون حلولاً عملية لتعزيز الإقبال على الأعلاف الحكومية. أبو محمد من قرية صوران يقول: «لو وفرت المؤسسة خدمة التوصيل أو خصومات جماعية للجمعيات التعاونية، لاستطعنا الاستفادة أكثر من دعمها». بينما تقترح المربية فاطمة من بلدة مورك «تخصيص يوم في الأسبوع لبيع الأعلاف بأسعار مخفضة للمربين الصغار».

في ظل هذه التحديات، تبرز الحاجة إلى إعادة النظر في آليات توزيع الأعلاف المدعومة في حماة. فالمخزونات الحكومية الكبيرة يمكن أن تشكل سداً منيعاً ضد ارتفاع الأسعار في السوق، إذا ما أحسن استغلالها وتذليل العقبات التي تحول دون وصولها إلى المربين بشكل فعال وعملي.

غياب الأوراق.. معاناة يومية لأهالي ريفي حمص ودمشق بين التعليم والعمل

تقرير/ مرجانة إسماعيل

في أزقة ريف حمص الجنوبي وشوارع ريف دمشق الغربي، تعيش آلاف العائلات معاناة صامتة مع أوراق ثبوتية مفقودة أو غير مسجلة، تحول بينهم وبين أبسط حقوقهم في التعليم والعمل والعلاج. هذه المشكلة التي تفاقمت خلال سنوات الحرب، تحولت اليوم إلى كابوس يومي يلاحق الأهالي في كل خطوة، من مدارس أبنائهم إلى أبواب المستشفيات ومكاتب التوظيف.

تتجسد المأساة في قصة أبو محمد، المزارع الأربعيني من قرية الحولة بريف حمص، الذي فقد كل وثائقه أثناء النزوح من قريته عام ٢٠١٣. يقول وهو يقلب يده الفارغة: «كل محاولاتي لاستخراج بدل فاقد باءت بالفشل، لأنني لا أملك حتى صورة عن هويتي القديمة. ابني الأكبر حرم من إكمال تعليمه لأنه لا يملك شهادة ميلاد، وابنتي ترفضها المدارس كل عام بنفس العذر». الحال لا يختلف كثيراً في بلدة بيت سحم بريف دمشق، حيث تعيش أم علي مع أطفالها الثلاثة الذين ولدوا خلال سنوات الحصار دون أي أوراق ثبوتية. «كلما ذهبت إلى المدرسة لتسجيل أولادي، يطلبون مني وثيقة زواج رسمية لا أملكها، لأن زواجي كان عرفياً خلال الحرب»، تقول الأم الثلاثينية بحسرة.

المشكلة لا تقتصر على المناطق الريفية، بل تمتد إلى مخيمات النزوح التي تعج بعشرات الآلاف من الحالات المشابهة. في مخيم حرستا بريف دمشق، يحاول أبو أحمد، النازح من ريف حماة، تسجيل ولادة حفيده الذي ولد قبل أشهر، لكن طلبه يواجه عقبات لا حصر لها. «المحكمة تطلب وثيقة زواج ابني التي فقدناها أثناء النزوح، ومركز التسجيل يطلب شهادة ميلاد الأب التي لا نملكها»، يشرح الرجل الستيني بتعب.

وتكشف الأرقام الرسمية حجم الكارثة الإنسانية. ففي ريف حمص الجنوبي وحده، تشير تقديرات المجالس المحلية إلى وجود أكثر من ١٥ ألف طفل غير مسجلين في السجلات المدنية، بينما تقدر منظمات الإغاثة أن نسبة الزيجات غير المسجلة في ريف دمشق الغربي تصل إلى ٣٥٪ من إجمالي الزيجات. هذه الأعداد الهائلة من «اللامرئيين قانوناً» يعيشون على هامش المجتمع، محرومين من التعليم والرعاية الصحية وحتى من حقهم في إثبات هويتهم.

وتواجه المدارس في هذه المناطق معضلة حقيقية. مديرة مدرسة في ريف حمص تشرح: «نضطر أحياناً لقبول الأطفال غير المسجلين بدافع إنساني، لكننا نواجه مشكلات لاحقة عند إصدار الشهادات الرسمية أو مشاركتهم في الامتحانات الوطنية». الحال نفسه يتكرر في المستشفيات، حيث ترفض بعض المراكز الصحية تقديم الخدمات للأطفال الذين لا يملكون وثائق ثبوتية، خاصة في حالات اللقاحات الإجبارية والعلاجات المزمنة.

يوضح المحامي خالد الحسين، المتخصص في الشؤون المدنية، أن «القانون السوري يعترف بحق كل مواطن في الحصول على الأوراق الثبوتية، لكن التطبيق على الأرض يعاني من تعقيدات كثيرة». ويضيف: «المشكلة تكمن في أن الكثير من حالات فقدان الوثائق حدثت في ظروف استثنائية خلال الحرب، مما يجعل إثبات الهوية مهمة شبه مستحيلة بالنسبة للكثيرين».

بعض الأهالي يلجؤون إلى حلول بديلة، مثل تسجيل أطفالهم عبر شهادات من المشايخ أو المجالس المحلية، لكن هذه الوثائق غير المعترف بها رسمياً لا تفتح لهم الأبواب إلا في نطاق ضيق. آخرون يحاولون استصدار أحكام إثبات نسب من المحاكم، لكن هذه الإجراءات تتطلب وقتاً طويلاً وتكاليف باهظة لا يقدر عليها معظم النازحين.

في محاولة للتخفيف من الأزمة، أطلقت بعض المنظمات المحلية في ريفي حمص ودمشق مبادرات لتسجيل المواليد الجدد وتوثيق الزيجات، لكن هذه الجهود تبقى محدودة أمام حجم الكارثة. كما أن العديد من العائلات تتردد في المبادرة بتسجيل أطفالها خوفاً من مشكلات قد تنجم عن كشف ظروف زواجهم غير المسجل أو نزوحهم غير الموثق.

المأساة تمتد إلى سوق العمل أيضاً، حيث يرفض معظم أصحاب العمل توظيف الشباب الذين لا يملكون وثائق رسمية. الشاب عبد الرحمن، العشريني من ريف دمشق، يحكي كيف فقد فرصة عمل في ورشة بناء لأن صاحب العمل طلب منه بطاقة شخصية: «حاولت إقناعه بأنني أعمل جيداً حتى بدون أوراق، لكنه رفض خوفاً من المشاكل القانونية».

هذه الحلقات المفرغة من الحرمان تدفع بالكثير من الشباب إلى العمل في القطاع غير الرسمي بأجور زهيدة، أو إلى الهجرة غير الشرعية بحثاً عن مستقبل أفضل. كما تزيد من معدلات الزواج العرفي بين الشباب الذين لا يستطيعون إثبات هويتهم لإتمام زواج رسمي، مما يخلق حلقة مفرغة جديدة من الأطفال غير المسجلين.

في ظل هذا الواقع المرير، يبقى الأمل الوحيد لهؤلاء الناس في إيجاد حلول استثنائية تتناسب مع ظروفهم الاستثنائية. حلول لا تقتصر على التسهيلات الإدارية، بل تمتد إلى حملات توعية وتدخلات إنسانية تصل إلى أبعد قرية في الريف، حيث يعيش المئات من الأطفال الذين لا يعترف بهم أحد، إلا في عيون أمهاتهم اللواتي يحفظن أسماءهم عن ظهر قلب، لكنهن عاجزات عن منحهم أبسط حقوقهم في الوجود القانوني.

مشافي درعا.. شح أدوية وازدحام شديد للمرضى

درعا/ رجاء مختار

في أحد أقسام الطوارئ بمشفى حكومي بمدينة درعا، تحمل هدى (٣٢ عاماً) بين الممرات الضيقة، بين يديها طفلها البالغ من العمر أربع سنوات، الذي يعاني من ارتفاع في درجة الحرارة، تنتظر الأم اليائسة طبيب أو ممرض يعالج ابنها، لكن الزحام والفوضى وغياب التنظيم يجعلان مهمتها شبه مستحيلة.

«منذ ساعتين ونحن هنا، ولم يفحصه أحد بعد»، تقول هدى بصوت مرهق، بينما تحاول تهدئة طفلها الذي يبكي من شدة الألم.

المشهد لا يختلف كثيراً عما تعانيه المشافي الحكومية في المحافظة، حيث شحّ في الأدوية والمستلزمات الطبية، واختفاء للكوادر المؤهلة، وخدمات تشبه تلك المقدمة في العيادات الخاصة من حيث التكلفة، لكنها تفتقر لأبسط مقومات الجودة.

«حتى الكمامات الطبية والكفوف أصبحنا نشتريها من الصيدليات المجاورة»، تضيف هدى بغصة.

مدير أحد المشافي الحكومية في المنطقة، يوضح في حديث خاص أن الوضع الصحي «على حافة الانهيار»، ويقول: «نعاني من نقص حاد في كل شيء، بدءًا من المسكنات البسيطة وحتى أدوية الأمراض المزمنة. الإمدادات التي تصلنا من الوزارة لا تكفي لسدّ ١٠٪ من احتياجاتنا».

ويضيف أن المشفى مضطر لفرض رسوم على بعض الخدمات مثل الأشعة والتحاليل «لمجرد الاستمرار في العمل».

في قسم الأطفال، تروي مريم، التي رافقت ابنها للعلاج من التهاب رئوي، كيف اضطرت لشراء جميع الأدوية من الخارج. «حتى المحلول الملحي طلبوا مني إحضاره من الصيدلية»، تقول مريم، وتضيف أن الممرضات يعملن بأقصى طاقتهن، لكن «الموارد شبه معدومة، والضغط النفسي على الكوادر الطبية كبير جداً».

أما في قسم الجراحة، فيكشف أحد الأطباء، فضل عدم ذكر اسمه، عن أن «بعض العمليات تأجلت لأيام بسبب عدم توفر صفائح ومسامير جراحية»، ويشرح أن «تكلفة هذه المواد مرتفعة جداً، والمشفى لا يملك القدرة على توفيرها دائماً»، ورغم أن الرسوم التي يفرضها المشفى على العمليات الجراحية أقل بكثير من تلك في القطاع الخاص، إلا أن الكثير من المرضى يفضلون اللجوء للعيادات الخاصة «حيث الخدمة أسرع والرعاية أفضل».

الوضع الأمني داخل المشفى ليس بأفضل حالاً أحد حراس المشفى، الذي رفض الكشف عن هويته، يصف الأجواء بأنها «مكهربة».

«كثير من المرافقين يدخلون الأقسام حاملين السلاح، ولا نستطيع منعهم»، يقول الحارس. ويضيف أن «الكادر الطبي يتعرض للشتائم والتهديد بشكل يومي، والشرطة ترفض التدخل في معظم الأحيان».

أما في قسم التوليد، فتوضح القابلة القانونية آمنة عبد الله أن «الولادات الطبيعية أصبحت نادرة، لأن معظم النساء يفضلن الولادة في المنزل بمساعدة قابلة، خوفًا من سوء الخدمة في المشفى». وتشير إلى أن «التكاليف ارتفعت بشكل كبير، والكثير من العائلات لم تعد قادرة على تحملها».

في غرفة العمليات، يوضح طبيب التخدير أن «مواد التخدير الأساسية شبه منعدمة، ونضطر أحيانًا لاستخدام بدائل أقل فعالية». ويضيف أن «الأجهزة الطبية قديمة، وكثير منها معطّل، ما يزيد من مخاطر العمليات».

أحد المسؤولين في مديرية الصحة، فضل عدم ذكر اسمه، أكد أن «الميزانيات المخصصة للقطاع الصحي لا تكفي حتى لشراء المواد الأساسية».

ويقول: «نحاول تأمين الأدوية الأكثر ضرورة، لكن الطلب يفوق العرض بكثير». ويشير إلى أن «الكثير من الكوادر الطبية غادرت البلاد، والذين بقوا يعملون في ظروف صعبة جداً».

في العيادات الخارجية، ينتظر عشرات المرضى لساعات طويلة للحصول على استشارة طبية. أحد المرضى، الذي يعاني من مرض السكري، يقول إنه «لم يحصل على دواء الميتفورمين منذ شهرين». ويضيف: «كل مرة يقولون لي الدواء غير متوفر، وعليّ شراؤه من الصيدلية بسعر مرتفع».

أما في قسم الأشعة، فيشرح فني الأشعة أن «الجهاز يعمل بشكل متقطع بسبب انقطاع الكهرباء ونقص المواد اللازمة للتصوير». ويقول: «أحياناً نضطر لإرسال المرضى إلى مراكز خاصة لإجراء الفحوصات، لأن جهازنا لا يعمل».

في نهاية اليوم، تغادر السيدة هدى المشفى حاملة وصفة طبية مليئة بالأدوية التي عليها شراؤها من الخارج. «جئت إلى المشفى الحكومي لأوفر بعض المال، لكنني في النهاية سأدفع أكثر»، تقول هدى وهي تغادر باب المشفى، حيث تنتظرها رحلة جديدة في البحث عن أدوية قد لا تجدها.